جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

ترجمة الصفحات من (53-103) من كتاب (العولمة ومساوئها)

لمؤلفه : جوزيف ستيقلتز

A Translation of pages (53-103) of the Book Entitled (Globalization and Its Discontents)

By : Josef Stiglitz

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الترجمة (عربي-إنجليزي)

إعداد الدارس:

الطيب عبد الله محمد قسم الله

إشراف:

د.عباس مختار محمد بدوي

أبريل 2018 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية اللغات- قسم اللغة الإنجليزية

ترجمة الصفحات من (53-103) من كتاب (العولمة ومساوئها)

لمؤلفه : جوزيف ستيقلتز

A Translation of pages from(53-103) of the Book

Entitled: (Globalization and Its Discontents)

By : Josef Stiglitz

Complementary research for M.A- Translation (English-Arabic)

إعداد الدارس:

الطيب عبد الله محمد قسم الله

إشراف:

د. عباس مختار محمد بدوي

أبريل 2018م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال تعالى:

(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)

صدق الله العظيم

البقرة الآية (275)

Quranic Verse

The Almighty has said:

(Those who swallow usury cannot rise up save as he ariseth whom the devil hath prostrated by (his) touch. That is because they say: Trade is just like usury; whereas Allah permitteth trading and forbiddeth usury. He unto whom an admonition from his Lord cometh, and (he) refraineth (in obedience thereto), he shall keep (the profits of) that which is past, and his affair (henceforth) is with Allah. As for him who returneth (to usury) Such are rightful owners of the Fire. They will abide therein)

Great truth of God

Al-Baqarah(The Cow) **275**

الإهداء

إلي الذي فتح لي باب العلم وشجعني علي تجاوزه..أبي

إلي التي لولا صبرها علي تمردي عندما كنت صغيرا لما حققت النجاح..أمي

إلي مجانين لا يشبهون المجانين..

مجانين ..لا يشبهون إلا أنفسهم..

إخوتي

إلي من كانت أذكى مني وتمنت أن تواصل مسيرتها العلمية.. أختي

إلي نساء قريتي اللاتي حرمن من التعليم

إلي ذلك المخلوق الذي يسمى "الليل" صديقي ومن يشاركني أفكاري، سبب عشقي للعلم، ودائما ما يسهر معي حتى يشهد آخر ورقة اتخذت مكانا في ذاكرتي، أحيانا أودعه وأنام وبعض الأحيان يودعني وينجلي..

إلي كل من أوقفته عقبات الطريق وصعوبات الحياة

عن تحقيق أحلامه..أهديك هذا العمل

إلي أصدقائي وزميلاتي في مراحل التعليم

إلي يوسف..عمر..عبد الله..راشد..عوض الشيخ..محمد..الجيلي..خالد..علم..حسين..ذقلف..علاء..بكري..القمر..أنس..عادل..الحاج..بهاء

إلي أسرة العم سلمان طه

الشكر والعرفان

الشكر لله الذي وفقني وأعانني علي إتمام هذا العمل.

شكري وامتناني إلي د/ عباس مختار محمد بدوي الذي أشرف علي هذا العمل دعما وتشجيعا وإرشادا متواصلا لأن يري هذا العمل النور.

صوت شكر لأساتذتي بجميع المراحل الدراسية.

إلي أسماء محمد الحسين التي صححت هذا العمل لغويا.

إلي الحاج أحمد ، محمد كندو ، نمارق بله الذين قاموا بطباعة هذا العمل.

أخيرا لن يكتمل ذلك الشكر دون أن أشكر أفراد أسرتي الذين كانوا سندا وعونا لي بتذليل كل العقبات التي وقفت في طريقي.

مقدمة المترجم:

تعرف عملية الترجمة بأنها عملية نقل نص من لغة إلي نص أخرفي لغة أخري وتسمي الأولي لغة المصدر والثانية لغة الهدف ولكن عملية النقل هذه ترتبط بعدة عوامل لابد من مراعاتها حتى تتم الترجمة بصورة مثلى وتتمثل هذه العوامل في الجوانب الثقافية والمعتقدات والأعراف والتقاليد والسلوك بالإضافة إلى عاملي الزمن والمكان.

أما فيما يخص الكتاب موضوع الترجمة فهو بعنوان " العولمة ومساوئها" قام المترجم بترجمة الصفحات من (53_103) التي تناولت في مجملها السياسات التي اتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتأثيرها علي كثير من البلدان خصوصا بلدان شرق آسيا.

هنالك عدة أسباب دفعت المترجم إلى ترجمة هذا الكتاب ولعل أهمها حبي وشغفي إلي مهنة الترجمة منذ الصغر خاصة الترجمة الاقتصادية وما تتضمنه من مفردات وقوالب ثابتة وتفردها بالجمل الطويلة.

أخيرا لكل لغة خصوصياتها، ولان اللغة جزء من ثقافة الشعوب والثقافات وإن تشابهت فيما بينها فلابد من أن يتفرد بعضا بما يميزه عن بعضها الآخر. فإن اللغة المستخدمة فيه متجددة المعاني والمفردات الشيء الذي من شانه أن يعزز ذخيرة المترجم اللغوية وارتفاع معدل المعرفة واكتساب الخبرة في عملية الترجمة. هذا بالإضافة إلي بعض المشكلات التي واجهت المترجم وتمثلت في: المصطلحات الاقتصادية الواردة في هذا البحث جلها جديدة مثل: Trickle- Down- economics(مبدأ التدرج في الإقتصاد) كما أن الكتاب في مجمله كتب بلكنة أمريكية مسرفة.

ملخص البحث

تشمل هذه الدراسة الصفحات من53-103 والتي قام المترجم بترجمتها فهي من كتاب بعنوان العولمة ومساوئها للكاتب Josef Stiglitz.

تتكون هذه الصفحات من فصلين الثالث والرابع وكل فصل يحتوي علي موضوع بعينه الفصل الثالث يحتوي علي ما دار في اجتماع واشنطن الذي ناقش العديد من المسائل منها العجز الذي واجه أمريكا اللاتينية. كما تناول أيضا موضوع التقشف المالي والخصخصة التي تعني انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية (ما يسمى بالقطاع العام) إلي القطاع الخاص. كما أشار البحث إلي التحرير الاقتصادي أو ما يسمي با للبرلة الاقتصادية ويعني إلغاء وتخفيف اللوائح الحكومية علي الأسواق المالية وتسبب ذلك في الركود الاقتصادي للعام 1991م. وتناول مسألة الاستثمار الأجنبي وما تبعة من إيجابيات متمثلة في زيادة النمو وتوفير فرص العمل وسلبيات متمثلة في احتكار السلع وتقليص دور الشركات المحلية، كما تطرق إلي سياسات التسرع التي انتهجها صندوق النقد الدولي وتسببت في كثير من الأخطاء التي أدت فيما بعد إلي عملية الركود والتراجع في الدخل والأجور مما أدي ذلك إلي زيادة في البطالة، ويشمل سياسات التدرج الاقتصادي والتدرج الاقتصادي الإضافي وهو مبدأ شمل حديثا الفقراء رغم انه لن يفيد الدول النامية والفقيرة حيث الفقر الشديد الذي لا مخرج منه سوى باقتصاد قوي، كما أشارت عملية التدرج الإضافي إلي أن التنمية ضرورية وذات فعالية في التقليل من الفقر.

أما الفصل الرابع فقد تناول الأزمة المالية الأسيوية خاصة في شرق آسيا وهي فترة تأزم مالي أصابت معظم قارة آسيا بدءا من شهر يوليو عام 1997م وتسببت بمخاوف من تحولها إلي أزمة مالية بسبب سياسات صندوق النقد الدولي. كانت أكثر البلدان تأثرا بالأزمة هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند وحتى ماليزيا والصين والفلبين، وبعد ذلك تدخل صندوق النقد الدولي بإطلاقه لبرنامج كلفته 40 بليون دولار أمريكي لدعم اقتصاديات إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وهي أكثر الاقتصاديات تأثرا بالأزمة حيث كان الهدف من هذه الخطوة كبح الأزمة عن التحول إلي أزمة مالية عالمية.

Abstract

This study consists of two chapters and each one provides a particular topic. Chapter three consists of what happened on Washington consensus which discusses a lot of matters for example the huge deficits in Latin America. Also, this chapter consists of the matter of fiscal austerity and privatization; which means the removal of property from the public sector to the private sector. This chapter point out to the liberalization which means the removal of government interference in financial markets and capital markets which cause the great recession in 1991. And the chapter tells about the favorable and unfavorable of foreign investment and the policies of the International Monetary Fund (IMF) about the sequencing and pacing. Chapter four discuss the East Asia Crisis and how the IMF policies brought the world to the verge of global meltdown. And even after the crisis is over but countries such as Indonesia, South Korea, Thailand, even China and Plebian will feel its effects for years.

فـهـرس الـمـحـتـويـا ت

الموضوع	الصفحة
استهلال	I
الإهداء	II
الشكر والعرفان	III
مقدمة المترجم	IV
مستخلص البحث	V
Abstract	VI
الفهرس	VII
الفصل الثالث: حرية الاختيار	1
الفصل الرابع: أزمة شرق آسيا	25
Glossary	36

الفصل الثالث

حرية الاختيار

إرتكزت إجتماعات و مشاورات واشنطن علي ثلاث دعائم رئيسة وهي التقشف المالي، الخصخصة، وتحرير السوق، وذلك في الفتره مابين 1980م إلي1990م، وكان الغرض من سياسات إجماع واشنطن الرد علي المشكلة التي تواجه أمريكا اللاتينية حيث وجدت الكثير من الإهتمام، وفي العام 1980م شهدت حكومات تلك البلدان عجزا كبيرا سببه عدم كفاءة المشاريع الحكومية. وبعزلها من المنافسة اتخذت الشركات الخاصة التي اضر بها العجز إجراءات وقائية وذلك بإجبار العملاء علي دفع أسعار مرتفعه، كما يؤدي عدم ضبط السياسات النقدية إلي تضخم لا يمكن السيطرة علية، وان هذه البلدان لا تستطيع أن تدخل في دوامة عجز أكبركما أن ثبات النمو لا يمكن مع الزيادة الكبيرة في التضخم ولابد من الإلتزام بالانضباط المالي. وستتحسن أوضاع أغلب الدول وذلك بالدعم الحكومي للخدمات الضرورية العامة عوضا عن إجراء مشاريع زعم أنها أنجزت بشكل أفضل في القطاع الخاص، ولذلك الخصخصة أصبحت مفهومة.وفي حالة التحرير التجاري وإنخفاض التعريفات وإلغاء التدابير الحمائيه الأخرى التي أنجزت علي طريقه ووتيرة صحيحتين لذلك تعد الوظائف الجديدة المتوفرة غير كافية أو بطريقة أخري مدمرة، وستكون هنالك مكاسب فعالة وذات أهمية.

المشكلة أن كثير من هذه السياسات توقفت ذاتيا بدلا من وسائل أكثر إنصافا ومستدامة النمو. وبإقامة ذلك فان هذه السياسات ستمضي بعيدا وبسرعة لاستثناء السياسات الأخرى المطلوبة، ولم تتحقق النتائج المرجوة، وفي ظل هذه الظروف السيئه فإن إزدياد التقشف المالي يمكن أن يحدث ركود وكذلك الزياده في معدل الفائدة ربما تعرقل المشاريع تحت التنشئة، وشدد صندوق النقد الدولي (IMF) علي متابعة الخصخصة والتحرير،بسرعة وبطريقه كثيرا ما تفرض تكاليف حقيقية علي دول لا قدرة لها علي ذلك.

سياسة التخصيص (الخصخصة)

في كثير من الدول النامية والمتطورة، نجد أن أغلب الحكومات تبذل قصارى جهدها في أشياء كان من الأفضل تركها، وهذا يصرف إنتباههم مما يجب فعله وهنا ليست المشكلة في أن الحكومات كبيرة بل في عدم مقدرتها علي فعل الشيء الصحيح، كما أن هناك بعض الحكومات تقوم بأعمال تجارية صغيرة كمصانع الفولاذ وعادة تحدث بها فوضى (علي الرغم من أن هناك مصانع للفولاذ تعتبر الأفضل في العالم أسستها حكومتي كوريا وتايوان ولا مثيل لها في العالم). عموما المشاريع التنافسية الخاصة تستطيع أن تؤدي أدوار أكثر فعالية، هذا الجدل حول الخصخصة يؤدي إلي تحول الشركات والمصانع إلي مؤسسات خاصة على الرغم من أن هنالك شروط مسبقة ذات أهمية يجب أن تكون مقنعه قبل مساهمة الخصخصة في زيادة النمو الاقتصادي. وهنالك موضع خلاف كبير في الطريقة التي تتمم بها الخصخصة.

لسوء الحظ فان صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي أوضحا المسألة من وجهة نظر أيديولوجيه ضيقه – أي كان يجب أن تكون الخصخصه متابعه بصورة أسرع، ومجموع بطاقات الائتمان التي هي بحوزة هذه البلدان تنقلها من الشيوعية إلي السوق؛ ومن يخصخص أسرع يحصل علي علامات أعلى، نتيجة لذلك فان الخصخصة لا تحقق أي من النتائج التي وعدت بها والسبب في هذا القصور إنها جلبت الكراهية لفكرة الخصخصه بشكل عام وأوضح ستيقليتز أنه زار في العام 1998م بعض القرى الفقيرة في المغرب لرؤية بعض المشاريع التي أنشئت لسكان تلك المناطق تحت غطاء البنك الدولي وبعض المنظمات غير الحكومية (NGOs) ورأى علي سبيل المثال مدى فعالية مشاريع الري التي أنشئت بواسطة المجتمعات ومساعدتها في الإنتاج الزراعي بشكل كبير جدا وبعض من هذه المشاريع لاقى فشلا، كما حثت تلك المنظمات القرويون بإقامة مشروع الدواجن الذي يعتبر النشاط التقليدي للنساء في تلك القرى و في حقيقة الأمر أن النساء كن يقضين أيام الأسبوع عملا في الدواجن الكبيرة لمصلحة الحكومة وعندما زار ستيقليتز القرى وجد أن تلك المشاريع قد انهارت وقد تباحث مع المسئولين والقرويين في الأخطاء التي حدثت الإجابة كانت بسيطة وهي أن الحكومة قد منعت من قبل صندوق النقد الدولي في الدخول في أي من مشاريع الدواجن ولذلك توقفوا عن بيعها، وكان يجب على القطاع الخاص أن يقوم بسد النقص الذي حدث وبالتأكيد فان ممولي القطاع الخاص سيمدون القرويون بالكتاكيت، وفي الأسابيع الأولي إرتفع معدل الموت فيها بشكل كبير جدا، إلا أن الشركة الخاصة غير راغبة في إعطاء ضمان ونتيجة لذلك لا يستطيع السكان بيع دواجن ربما يرتفع معدل الموت فيها بشكل كبير وقد توقفت هذه الصناعة الوليدة التي كانت ستحدث فرقا في حياة المزارعين الفقراء.

السبب الرئيسي في حدوث ذلك الفشل هو كما أوضحت سابقا: أن صندوق النقد الدولي رأى الظهور السريع للأسواق لتلبية الاحتياجات وبعد ذلك ظهرت الأنشطة الحكومية نتيجة لفشل الأسواق في توفير الاحتياجات الضرورية. والأمثلة كثيرة خارج الولايات المتحدة تبدو هذه المسالة أكثر وضوحا، وذلك عندما أنشئت بعض البلدان الأوربية أنظمة الأمن الاجتماعي، والبطالة، وأنظمة عدم القدرة علي دفع التامين، وليس هنالك دور فعال لقطاع الأسواق فيما يخص الدخل السنوي كما أن ليس هنالك شركات خاصة تجني مكاسب ماليه من التامين وهذه المخاطر ستضر بحياة الفرد.مؤخرا عندما أنشئت الولايات المتحدة نظام أمنها الاجتماعي في عمق هذا الكساد باعتباره جزء من صفقة جديدة لم يعمل الدخل السنوي للأسواق الخاصة بطريقه صحيحه حتى هذا اليوم لا يستطيع أحد تامين دخله السنوي لمواجهة التضخم، وبالعودة للولايات المتحده تعد أهم الأسباب لإنشاء الإتحاد القومي الفيدرالي للرهن العقاري (فانيمى)هي أن الأسواق العقارية لم توفر الصكوك العقاريه للأسر محدودة ومتوسطة الدخل بشروط معقولة، وفي الدول النامیه تتفاقم هذه المشاكل وذلك بسحب المشاريع الحكوميه التي تركت فراغا كبيرا وحتى حديثا عند مجيء القطاع الخاص، ولا تزال المعاناة مستمرة.

وفي كودي فوار بساحل العاج خصخصت شركة الهاتف السيار، وفي أغلب الأحيان في مثل تلك الحالة إما أن تكون منظمة تنظيما كافيا أو الشكل العام لمنافستها وضع بالصورة الصحيحة، وقد أقنعت الحكومة من قبل شركة فرنسيه قامت بشراء الأصول الحكوميه مقابل احتكارها وليس هذا بخصوص خدمات الهاتف المحلي فحسب بل شمل خدمات الهاتف الخلوي

أيضا، وقامت الشركات الخاصة برفع قيمة الأسعار ومثال لذلك تقريرا أعلن فيه طلاب الجامعات عدم مقدرتهم علي تحمل نفقات الإنترنت الأساسيه لمنع حدوث أتساع في الفوارق بين الأغنياء والفقراء في حق الحصول علي الخدمات الرقمية.

وناقش صندوق النقد الدولي ذلك إلي انه لم يحن الوقت بعد لأن تتخصخص سريعا. ويمكن لكل أحد أن يتطرق لمسألة المنافسة والتنظيم لاحقا، ويكمن الخطر هنا في أن هذا الاهتمام الذي أنشئ بطريقة منظمة له دوافع وأموال للمحافظة علي وضعية الإحتكار تلك سيخمد عملية التنظيم والمنافسة وسيشوه العملية السياسية لفترات طويلة. وهنالك أسباب طبيعية جعلت صندوق النقد الدولي اقل اهتماما بعملية المنافسة والتنظيم التي ستجرى. أما الخصخصة والاحتكار غير المنظم يجني أرباحا كثيرة للحكومة، وقام صندوق النقد الدولي بالتركيز أكثر في قضايا الاقتصاد الكلي مثل حجم العجز الحكومي في القضايا الهيكلية مثل كفاءة وقدرة منافسة الصناعة، ومهما كان الاحتكار والخصخصة أكثر كفاءة في الإنتاج من الحكومة ستكون أيضا أكثر كفاءة في استغلال وضع الاحتكار ونتيجة لذلك يعانى المستهلكين.

الخصخصة ليست مؤثرة على المستهلكين فحسب بل على العمال أيضا والتأثير علي العمالة يعد السبب الرئيسي للخصخصة وبمجادلة المحاميين ثبت أنه من خلال عملية الخصخصة يمكن التستر علي العمال غير المنتجين، وهنالك جدل من النقاد حول الوظائف التي توقفت دون مراعاة أوالشعور بالأعباء الاجتماعية، وفي حقيقة الأمر هنالك ثقة كبيرة بين الطرفين، وغالبا ما تعيد الخصخصة المشاريع الحكومية من خسائر إلى أرباح وذلك بتجميل كشف الرواتب، ويفترض علي الاقتصاديين التركيز بكفاءة أكثر. هنالك تكاليف اجتماعية مرتبطة بالبطالة ولم تكن في حسبان الشركات الخاصة ومنها حماية الوظائف الصغيرة، لذلك فقد العمال وظائفهم بسبب قلة الرواتب. وانتقدت عملية الخصخصة إنتقادا واسعا لأنها ليست بمثل ما تسمى إستثمارات القرين فيلد. وهي سياسات في الشركات الجديدة معارضة لمستثمري القطاع الخاص مسيطرة علي الشركات الموجودة. وتتسبب الخصخصة في فقدان الوظائف أكثر مما توفر وظائف جديدة.

نجد أن الدول الصناعية تعاني من حالات البطالة المعروفة وفي بعض الأحيان تتحسن بواسطة القيمة الصافية المؤمنة من تامين البطالة، وفي بعض الدول الأقل نموا فان العمال العاطلون عن العمل لا يجدون اهتماما علي الإطلاق لعدم وجود خطة لوضع قانون لتأمينهم، ومع ذلك هنالك أعباء اجتماعية تظهر على أسوأ أشكالها: كالعنف في المدن ، ظهور الجريمة، والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وإن تلاشت تلك المشاكل فستكون مشكلة البطالة كما هي، وسيكون هنالك قلق كبير بين العمال في كيفية المحافظة علي وظائفهم خوفا من عزلهم والأعباء المالية الأخرى المترتبة علي الأسرة مما تجعل العامل يكافح من اجل تلك الوظيفة، وترك الأطفال مدارسهم لمساعدة أسرهم وكل هذه الأعباء الاجتماعية تجعل الشخص يكافح لكي لا يخسر وظيفته، ويظهر هذا استثنائيا في حالة بيع الشركات لجهة أجنبية، فان الشركات المحلية تكون معتادة علي النسق الاجتماعي وتكون رافضة لفكرة استئجار عمال حتى بعد أن يعلموا أن ليس هنالك وظائف بديلة متوفرة، ومن جهة أخري فان الملاك الأجانب يئولون إلتزاما كبيرا حيال شركائهم مالكي الأسهم لزيادة قيمة البورصة بتقليل التكلفة وتقليل اهتمامهم بما يسمونه (تضخم القوى العاملة).

تأسيس مشاريع الدولة تعتبر ذات أولوية والخصخصة هي الوسيلة الفاعلة للقيام بذلك، ولكن تحول العمال إلي البطالة بسبب المشاريع ذات الإنتاجية القليلة لا يؤدي إلي ذيادة الدخل القومي وبالتأكيد سيقلل من رفاهية العمال. خلاصة القول: كما أوضح ستيقليتز مرارا تحتاج الخصخصة إلي أن تكون جزءا من البرنامج الشامل والتي يستلزم عليها إنشاء وظائف بديلة للوظائف التي فقدت كما تفعل دائما. تتضمن سياسات الاقتصاد الكلي القليل من الاهتمام الذي يساعد في توفير الوظائف بالطريقة المرجوة وعملية التوقيت (والترتيب أو التسلسل) هي كل شيء. والمسألة تعتبر كمبدأ وليست تطبيق ينتفع به فحسب.

وأحيانا هنالك خوف من عملية الخصخصة وذلك بسبب الفساد المطبق واللهجة الحادة التي برزت في الخطاب السوقي أكدت علي أن عملية الخصخصة ستقلل ما يسمونه الاقتصاديون بعملية طلبات الإيجار للمسئولين الحكوميين وذلك بقيامهم بأحد الأمرين إما أن انتزعوا أرباح المشاريع الحكومية أو قاموا بمنح أقاربهم عقود عمل ووظائف، ورغم ذلك وفي بعض الدول تقوم عملية الخصخصة بفعل أسوا من ذلك وذلك بسخرية تشير إلي عملية الرشوة، و في حال الفساد الحكومي فهنالك براهين ضئيلة علي أن عملية الخصخصة ستحل المشكلة وإذا وجد فساد مشابه لذلك فسيكون من سوء الإدارة في الشركات وسيعالج بعملية الخصخصة وأدرك المسئولين الحكوميين أن عملية الخصخصة تعني أنه ليس هنالك حاجه مخصصة بشأن التزوير المالي للدخل السنوي، وببيع مشروع حكومي بسعر سوق أقل سيحصلون علي قدر بالغ الأهمية من قيمة المدخرات بدلا من تركها للمسئولين القادمين وذلك بقيامهم بسحب واختلاس الأموال بقدر ما يستطيعون تحت غطاء ما يعرف بسياسي المستقبل. ويعد الأمر ليس بالمفاجأة وذلك لان عملية الخصخصة أنشئت لزيادة قيمة الدخل للوزراء الحكوميين ليكتفوا ذاتيا، بدلا من أن تذهب لمصلحة خزينة الدولة وترك فعالية الدولة الاقتصادية وحيدة. كما نرى فإن روسيا قامت بعملية مدروسة لتهديم مبدأ الخصخصة.

بالمقابل قام المدافعون عن الخصخصة وبسذاجة بإقناع أنفسهم بأنها تحت السيطرة وان عملية الحقوق الخاصة واضحة ومعروفة، وسيعلم الملاك الجدد بان هذه الأصول مدارة بكفاءة وستتحسن هذه الأوضاع بمرور الزمن رغم رداءتها في بعض الأحيان، وقد فشلوا في إدراك أن من دون إنشاء بنية تحتية مناسبة ومشروعة ومؤسسات تجارية فإن الملاك الجدد سيكون لديهم حجة في نزع أملاكهم بدلا من استخدامها كأساس في عملية التوسع الصناعي. وأشارت بعض النتائج في روسيا وبلدان أخرى إلي أن عملية الخصخصة فشلت في أن يكون لها دور فعال في النمو كما كانت في السابق، في حقيقة الأمر فإن عملية الخصخصة أحيانا تتحد مع عملية الركود والنمو لتشكل قوى كبرى في تقويض الثقة في المؤسسات الديمقراطية والتجارية.

*" ويقول ستيقلتز أنه لاحظ ذلك في نقاشه بكوريا أن الملاك الحقيقيين أظهروا ميولا في السماح لعمالهم بالذهاب إلي العمل، ويشعروا بأن هنالك ترابط اجتماعي مما يتعارض مع عملية الإلغاء حتى لو كلفهم ذلك خسارتهم لأموالهم"

سياسة التحرر(التحرير)

ويعني إلغاء التدخل الحكومي في الأسواق المالية، ورأس مال الأسواق، والعوائق التجارية متعددة الاتجاهات. كما وافق صندوق النقد الدولي بالمضي قدما بتلك الأجندة، وساهم رأس المال الحر والأسواق المالية في الأزمة المالية العالمية في العام1990م والتي تسببت بخسائر فادحة في الدول النامية.

ويظهر جليا أن التحرير له تأييد واسع بين دول النخبة المتقدمة صناعيا المتحررة تجاريا، ومن الجانب الأخر فقد قوبلت بالرفض في الدول النامية كما ظهر ذلك جليا في احتجاجات سيشل – براق– وواشنطن.

من المتوقع لعملية الخصخصة أنها ستعزز دخل الدول وذلك بتعزيز الموارد والنهوض بها من استخدامات أقل إنتاجا إلي استخدامات أكثر إنتاجا، واستخدام الأفضلية النسبية كما يقول الاقتصاديين، ولكن وباستخدام منتجات اقل إلي منتجات أقل منها إنتاجا لن يؤدي ذلك إلي تنمية البلاد وهذا ما يحدث دائما عن طريق برامج صندوق النقد الدولي. وفي التحرير التجاري ثبت انه من السهل فقدان وظيفة ما مما يؤثر ذلك في التحرير ويعزى ذلك إلي عدم كفاءة المصانع في قدرتها علي الإنتاج تحت ضغط التنافس الدولي، ولعدم فعالية الوظائف السابقة يري صندوق النقد الدولي توفير وظائف أكثر إنتاجا كما تم إلغاء الوظائف التي أنشئت لحماية سابقاتها، ليس هذا فحسب فقد قرر الاقتصاديين أخيرا توفير وظائف جديدة مماثلة وذلك منذ عملية الكساد العظيم مستخدمين رؤوس الأموال كمبادرات لإنشاء وظائف وشركات جديدة، ومن جهة أخرى فان الدول النامية تشهد نقصا في الوظائف, وعدم التعليم, وعدم تمويل البنوك للشركات، وعقد صندوق النقد الدولي الأمر إلي الأسوأ بسبب أنظمة التقشف وإبقائه علي ارتفاع معدلات الفائدة والتي تتجاوز ال 20% وفي بعض الأحيان 50% وحتى 100% مما سيجعل توفير الوظائف أمرا مستحيلا حتى في بيئة صناعية أفضل مثل أمريكا، وفي هذه الحالة يصبح رأس المال المطلوب للتنمية مكلف جدا.

وقد انتهجت الدول المتقدمة في مجال التنمية في شرق أسيا منهجا مدروسا للانفتاح علي العالم الخارجي، مما شهدت تطورا ملموسا وذلك باستفادتها من العولمة في توسيع صادراتها وفشلت في تحصين نفسها جيدا وبطريقة منظمة وتأكدت من وجود رأس مال كاف للوظائف ولإنشاء المشاريع الجديدة، أخذين في الاعتبار الدور التجاري في تعزيز المشاريع الوليدة، وتعتبر الصين ومنذ 25 عاما هي الدولة الوحيدة التي قامت بتفكيك الحاجز التجاري بعد شهر مارس وهي الفترة التي يشهد فيها الاقتصاد نموا وتطورا.

أما في أمريكا والدول الصناعية الأخرى فأن من السهل التقدم في مثل هذه الأمور. وفي أخر حملتين انتخابيتين في الولايات المتحدة فقد استغل المرشح بات بوشتان خوف العمال من فقدانهم وظائفهم بسبب التحرير التجاري، ووجدت أفكاره صداها في بلد مليء بالعمالة (وبحلول العام 1999م انخفض معدل البطالة إلى أقل من 4%) مقارنة بالنظام الجيد لتامين البطالة، ووفرة المعونات لمساعدة العمال من التحول من وظيفة إلي أخرى، وفي الحقيقة حتى في الفترة التي شهدت ازدهارا في العام 1995م كان هنالك قلقا وسط العمال في الولايات المتحدة من

تهديد التحرير التجاري لوظائفهم مما أصبحوا يشعرون جيدا بمحنة العمال في الدول الفقيرة النامية التي يعيش سكانها علي شفا الهاوية وذلك بمعدل دخل 2 دولار في اليوم أو أقل في انعدام أي من وسائل الأمان، وعدم التامين الكافي للبطالة وفي اقتصاد يشهد حوالي 20%أو أكثر لا يعملون.

في حقيقة الأمر نجد أن التحرير التجاري فشل كليا في الإيفاء بوعوده مما أدي ذلك إلي تزايد البطالة، لكن التناقضات وعدم مصداقية الذين يدفعون بعجلة التحرير التجاري والطريقة التي يعملون بها لا شك أنها تدعم التحرير التجاري ودفعت به الدول المتقدمة للمنتجات التي تصدرها، وفي نفس الوقت استمرت في الدفاع عن تلك القطاعات التي تشهد تنافسا من الدول النامية ربما يهدد اقتصادها، وتعتبر هذه أحد الأنظمة المختلف عليها في دورة المفاوضات الجديدة التي يفترض أن تعقد بمدينة سيشل، علما بان الجولات السابقة اهتمت بتغطية اهتمامات الدول المتقدمه صناعيا اهتماما خاصا دون أن يصاحبه اهتماما بالدول الأقل نموا، وأشار المعارضون إلي أن الجولات السابقه قامت بتخفيف العوائق التجاريه علي السلع الصناعيه من آليات وسيارات قامت بتصديرها الدول المتقدمه صناعيا وفي نفس الوقت حافظت المفاوضات التي أجرتها هذه البلدان علي إعانات الدول من السلع الزراعيه وأغلقت الأسواق لهذه السلع وصناعة النسيج في الدول الناميه المتعددة الفوائد.

وفي جولة المفاوضات الأخيرة في الأورغواي حول التفاوض التجاري تمت مناقشة موضوع الخدمه التجارية وتم التوصل إلي أن تفتح الأسواق أبوابها جزئيا لواردات الدول المتقدمة من خدمات تجارية ومعلومات تكنولوجيه بإنشاء المعدات الإنشائية والبحرية التي تعتبرها الدول النامية مكسبا أساسيا، وتتفاخر الولايات المتحدة بالمكاسب التي تجنيها بينما لا تجد الدول النامية النصيب الكافي من تلك المكاسب، وأشارت تقارير البنك الدولي إلي أن الدول الأفريقية النامية جنوب الصحراء تعد الدول الأفقر في العالم والتي ينخفض معدل الدخل فيها إلي 2% بحسب الاتفاقيه التجارية، وهناك كثير من أمثلة الانتهاك المتزايد الذي أصبح حديث الناس في العالم النامي، في اعتقادهم أن مسائل كهذه نادرا ما تعطي انطباعا في الدول الأكثر نموا ومثال لذلك فان بوليفيا لم تتأثر بمشاكلها التجاريه كثيرا مثل الولايات المتحدة ولكنها تعاونت مع الولايات المتحدة لاستئصال نتاج نبتة الكوكا المكونة للكوكايين، رغم أن هذا المشروع يدر دخلا كبيرا علي المزارعين الفقراء أكثر من المشاريع الأخرى، ووافقت الولايات المتحدة بالحفاظ علي أسواقا مغلقة في وجه المنتجات الزراعية البديله مثل السكر والذي ينتجه العمال البوليفيون للتصدير ومثل هذا المحصول كان مسموح به في الأسواق الأمريكية. وأغضبت هذه الخطوة الدول النامية علي وجه الخصوص وذلك بسبب التهميش وعدم وجود أي مصداقية وفي بعض الدول الصناعية اتخذت إجراءات تنموية في القرن التاسع عشر للدفع بعجلة التجارة غير العادلة. وتعد المرحله التي تلت حرب الأفيون هي من أسوأ المراحل وذلك عندما اتحدت عصابات من فرنسا وبريطانيا ضد الصين وبالاشتراك مع روسيا والولايات المتحدة أجبرت الصين في معاهدة تنتسان في العام 1858م علي تنازلات تجارية لتصدير البضائع التي تحتاج إليها الدول الغربية بأقل الأسعار، وليس ذلك فحسب بل بفتح أسواقها لتجارة الأفيون ونتاج ذلك إدمان الملايين من الصينيين (ويسمى ذلك بالدعوى الشيطانيه لعملية التوازن التجاري) وفي العصر الحديث لا يمكن لأحد إجبار أي من الأسواق الجديده تحت ما يسمي

استخدام القوة بل باستخدام قوى اقتصاديه أخرى وذلك بفرض عقوبات اقتصادية: كمنع الاحتياجات الضرورية في زمن الأزمات، ومن خلال منتدى منظمة التجارة الدوليه الذي نوقشت فيه قضية التجارة العالمية فقد أصر مفوضي التجارة الأمريكية وصندوق النقد الدولي وبإلحاح شديد بالمضي قدما بالتحرير التجاري، وشدد صندوق النقد الدولي بالمضي قدما في ذلك كشرط أساسي للمساعده وان أي دولة تواجهها أزمات ليس لها خيار غير الموافقه علي المطالب النقدية.

وتظل المسأله في تعقيد كلما مضت الولايات المتحدة في هذا الجانب وحيدة بدلا من أن تكون تحت مظلة صندوق النقد الدولي، ويعمل ممثل القسم التجاري بالولايات المتحدة وممثلي الغرفه التجارية علي مبدأ المصلحة الخاصة للبلاد واضعين الاتهامات علي الدول الأجنبية كما ستكون هنالك إعادة نظر في أي قرار يؤخذ من قبل الحكومة الأمريكية وستليها عقوبات تفرض ضد الدول التي تتخلف عن ذلك، وفرضت الولايات المتحدة نفسها علي أنها مدعي عام، وقاضي، وهيئة محلفين، وتجري عملية شبة قضائية رغم التكدس في البطاقات لان القانون والقضاة يفضلون وجود المتهم وعندما تواجه هذه العقبة الدول الصناعية الأخرى كدول أوربا واليابان فان لهم مصادر تدافع عنهم ولكن عندما نأتي إلي الدول النامية وحتى الكبيرة منها كالهند والصين فإن المباراه لم تكن عادلة ، وأضرار تلك النتائج سيلغي أي مكاسب ممكنه للولايات المتحدة وأعادت هذه العملية القليل من الثقة لنظام التجارة الدولي.

واللهجة التي استخدمتها الولايات المتحدة لتعزيز موقفها إضافة لرغبتها القويه في اهتماماتها بمشاريعها الخاصة، وفي بداية عهد كلينتون طالب الممثل التجاري للولايات المتحدة الصين بالإسراع في فتح أسواقها. وفي جولة المفاوضات في الأورغواي للعام 1994م لعب ميكي كنتور دورا أساسيا في تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) ومهد أرضية قوانين ثابتة للأعضاء وقام بتجهيز تعديلات طويلة الأجل للدول النامية. وعامل البنك الدولي والاقتصاديون دولة الصين التي بلغ دخل الفرد فيها 450 دولار علي أساس أنها دولة نامية محدودة الدخل، ولكن كنتور كان مفاوضا قويا وقد أصر علي أن الصين دوله متقدمه مشيرا إلي أنها تشهد تطورا ونموا سريعا.

وبذل كنتور جهودا جبارة في الضغط علي الولايات المتحدة للموافقة علي أن تكون الصين ضمن نطاق دول التجارة العالمية. والاتفاق الأخير الذي كان بين الصين والولايات المتحدة في نوفمبر 2001م جعل الصين ضمن منظمة التجارة العالمية، موضحا جانبين من التناقضات في موقف الولايات المتحدة. وتخلت الولايات المتحدة من وجهة نظرها غير المنطقيه في اعترافها بأن الصين ليست من الدول المتقدمة. وتلك التطورات الإيجابية صنعتها الصين لوحدها. وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة وفرت للصين الوقت الكافي الذي تحتاجه وكشفت هذه الاتفاقية اللعبه والسياسة ذات الوجهين. وبسخرية أعلنت الولايات المتحدة أن الصين تطورت بسرعه مثل الدول المتقدمة ، فالصين استغلت فترة طول المفاوضات جيدا ومطالب الولايات المتحدة لمعاملة الصين كأنها دوله أقل تطورا. وطلب منها تذليل العقبات التي تواجه واردات النسيج التي كانت جزءا من مفاوضات 1994م ومنحت فترة أربعة عشر سنة للقيام بذلك.

المقلق في الأمر أن المنافع الخاصة تقوض المصداقية في الولايات المتحدة والمصلحة الوطنية العامة. وهذا ما ظهر جليا عند زيارة رئيس الوزراء زورونجي بخصوص إنهاء المفاوضات بشان دخول الصين منظمة التجارة العالمية. وتعد خطوه أساسية لنظام التجارة العالمي أي كيف تستثني واحده من اكبر الدول التجارية في العالم ؟ وتشمل الزيارة الإصلاحات التجارية في الصين. وبعد معارضة الممثل التجاري للولايات المتحدة ووزارة الخارجية، ألحت وزارة الخزانة الأمريكية بتشريع أحكام جديدة تختص بعملية التحرر للأسواق التجارية الصينية. وهنالك قلق كبير من الجانب الصيني لان عملية التحرير هذه تقود إلي أزمة مالية بالغة الثمن خصوصا في دول الجوار بشرق أسيا. ولم تطال الصين بسبب سياساتها الحكيمة. و لن يساعد الطلب الأمريكي لتحرير الأسواق المالية في الصين في امن واستقرار الاقتصاد العالمي. وقد أنشئت للحفاظ على الاهتمام القليل من قبل المجتمع المالي في الولايات المتحدة الذي قدمته وزارات المالية بقوه؛ ورأى سوق الأوراق المالية بان الصين قدمت إمكانية سوقيه واسعه لخدماتها التجارية ومن المهم أن سوق المال كان حاضرا لتأسيس موطئ قدم قبل الآخرين وكان البعد النظري لذلك جليا في أن الصين ستنفتح على العالم سريعا وبالتأكيد فان الإسراع في إتمام العمل في سنة أو سنتين سيجابه ببعض الصعوبات باستثناء بعض القلق من ناحية الأوراق المالية من تنافس المصالح الذي سيتلاشى بمرور الزمن مثل استيلاء بعض المؤسسات التجارية في أوروبا ومناطق أخرى على المنافع قصيرة الأجل من منافسي سوق المال والتكاليف المتوقعة كانت كبيرة .والنتيجة الفورية للأزمة المالية الأسيوية كان من المستحيل أن توافق الصين علي مطالب وزارة الخزانة. والعامل المهم بالنسبة للصين هو المحافظة علي الاستقرار وعدم التعرض للمخاطر مرة أخرى. وقد أجبر زورونجي للعودة إلي الصين دون توقيع أي اتفاقية تذكر. وشهدت الصين صراعا طويلا بين المناهضين للإصلاح والمؤيدين له، وكانت حجة معارضي الإصلاح أن الغرب يبحث وراء إضعاف الصين ولن يوقع اتفاقية عادلة معها. وبنهاية المفاوضات بنجاح ستؤمن أوضاع الساعيين للإصلاح في الحكومة الصينية وتقوى حركتهم. وبعد رجوع زورونجي أصبحت حركة الإصلاح التي ناهض من اجلها غير موثوق بها كما كانت من قبل وقل نفوذها. ولحسن الحظ فان الأضرار كانت لفترة محدودة؛ إلا أن الولايات المتحدة أظهرت وجهها الحقيقي في تنفيذ أجندتها الخاصة.

علي الرقم من تقدمها في الدفع بأجندتها التجارية غير العادلة فهنالك أدلة كبيره علي أن عملية التحرير إذا طبقت بطريقة صحيحه فسيكون شيئا جميلا. وتسببت عملية الأسواق المالية الحره في بعض الإشكاليات، وقامت كثير من الدول بإنشاء أنظمه ماليه لخدمة بعض من الأغراض غير تلك التي تعوق تدفق رأس المال وتلك يجب إزالتها. ومن المعلوم أن كل الدول قامت بتنظيم أسواقها الماليه ، أما الحماس الكبير في التحرير التجاري قد جلب مشاكل في رأس مال السوق حتى في الدول المتقدمه في أنحاء العالم، ومثال لذلك المدخرات سيئة السمعه وكارثة اقتراض الأموال في الولايات المتحدة التي تعد العوامل الأساسية في عملية الركود الاقتصادي للعام 1991م. وكلفت دافعي الضرائب في أمريكا ما يزيد عن 200 بليون دولار وتعد واحدة من عمليات الإنقاذ الأقل تكلفه (كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي) التي تسببت فيها عملية التحرير، علي أساس أن الركود الذي تشهده الولايات المتحدة هو أكثر اعتدالا مقارنة مع اقتصاديات دول أخرى تعاني نفس الأزمة.

في حين أن الدول المتقدمة صناعيا وبنظام مؤسساتها المتطور قد تعلمت درسا قاسيا من عملية التحرير المالي. أما صندوق النقد الدولي فقد بعث برسالة إلي الدول النامية عن طريق ريقان ساتشر وهي دول لا تمتلك القدرة الكافية لإدارة ما قدم لها تحت أفضل الظروف ويعد هذا عملا شاقا محفوف بالمخاطر، في حين أن الدول المتقدمة لم تتبع نهج عملية تحرير سوق رأس المال حتى في الفترة الأخيرة من تطورها. وقد انتظرت البلدان الأوربية حتى العام 1970م للتخلص من سيطرة رأس مال السوق أما البلدان النامية فشجعت للمضي في ذلك بوتيرة أسرع.

وعواقب الركود الاقتصادي للأزمات المصرفية تسببت فيه عملية تحرير الأسواق الرأسمالية، بينما عانت الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية. وبالنسبة للدول الفقيره فليس لها نظام أمان ليقلل من تأثير الركوض عليها. إضافة للمنافسة المحدودة في الأسواق الماليه مما يعني ذلك أن عملية التحرير أحيانا لا تأتي بفوائد لمعدل الفائدة. وبعض الأحيان يضطر المزارعون للبيع بمعدل فائدة أعلي مما يصعب عليهم شراء البذور وبعض الأسمدة الضرورية لتحسين ظرفهم المعيشي السيئ.

وبنظام عملية التحرير التجاري وسوء الإدارة انعكس ذلك سلبا علي عملية التحرير التجاري المالي في الدول النامية. فتطلبت عملية رأس مال السوق الحر إزالة القوانين القديمة التي قصد بها السيطرة علي تدفق أموال المضاربة داخل وخارج الدولة. والقروض قصيرة الأجل والعقود والتي لم تكن إلا رهانات لحركة سعر الصرف وهذا المال المضارب لا يستخدم في إنشاء المصانع وتوفير الوظائف. وحتى الشركات لا توفر استثمارات طويلة الأجل باستخدامها أموال قد تسحبها في أي لحظة. بالتأكيد فإن الأموال التي يجلبها رأس مال المضاربة توفر استثمارات طويلة الأجل في الدول النامية وإن كان بأقل جاذبية. وهنالك تأثير سلبي متزايد، ولضبط المشاكل التي تسببت فيها تقلبات رأس المال المتزايدة ، فإن الدول مرارا كانت تنصح بعزل قيمة الواردات للقروض الأجنبية قصيرة الأجل. ولتوضيح ذلك نفترض أن شركة ما في الدول النامية الصغيره قبلت بقرض قصير الأجل بقيمة 100 مليون دولار من البنك الأمريكي بمعدل بيع 18% وقامت سياسة البلاد الحكيمة بزيادة الاحتياطي بنسبة 100 مليون دولار والاحتياط الأمثل في وزارة الخزانة الأمريكية والذي يدفع اليوم حوالي 4% ولا تملك البلاد مصادر استثمار أخرى، ربما يوفر البنك الأمريكي أرباح معقولة والولايات المتحدة تجني فائدة بمعدل 14 مليون دولار في السنة، ومن الصعب معرفة كيف يسمح هذا للدول النامية أن تنمو بسرعه. ومن الواضح أن هذه الطريقه لا فائدة فيها. وهنالك مشكلة أخري وهي عدم تباين في الدوافع في مسألة تحرير رأس مال السوق حيث قررت شركات في القطاع الخاص في الدولة الوصول إلي قرار بأن تقترض أموال قصيرة الأجل من البنك الأمريكي. ويجب علي الحكومة أن تتكيف مع الوضع بزيادة احتياطاتها إذا رغبت في المحافظة علي موقفها سليما. واعتمد صندوق النقد الدولي في جلسته حول رأس مال السوق الحر علي أسباب بسيطة بان الأسواق الحرة أكثر فاعلية وكفاءة مما يؤدي ذلك إلي النمو السريع؛ ورفضت كثير من الحجج لاحتوائها علي بعض التعقيدات ومن أمثلة ذلك: ذكر أن الدول لن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية خصوصا الاستثمارات المباشرة من دون عملية التحرير. وطلب بأن الأموال التي يضعها الاقتصاديون يجب أن تصبح نظريات كبيرة معمول بها، ودعا الخبراء بوضع خبراتهم العلمية وإتقان البيانات والمدهش في الأمر أن بعد عملية إتقان البيانات لن تحصر

الأموال بالشكل اللازم. فالصين رغم أنها تتلقي القيمه الأكبر من الاستثمارات الأجنبية لم تتبع أي نهج من منهاج الدول الغربية (عدا عملية استقرار الاقتصاد الكلي). وبحصافة اتخذت كامل الإجراء آت بخصوص رأس مال السوق الحر. وتأكيد نتائج الدراسات الإحصائية الشاملة التي استخدمها صندوق النقد الدولي في تعريف عملية التحرير, التي لا تتطلب نموا سريعا أو استثمار أعلي.

في حين أوضحت الصين أن عملية رأس مال السوق الحر غير مطلوبة لجذب الأموال وغير مرغوب فيها، وفي الواقع أنها جلبت قيمة دخل عاليه في شرق أسيا (30-40% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب18% في الولايات المتحدة الأمريكية و 17- 30 % في أوربا)الإقليم الذي نادرا ما يحتاج إلي أموال إضافية، والذي واجه تحديات صعبة من قبل في استثمار تدفق المدخرات بصورة جديدة.

وأظهر المدافعون عن عملية التحرير حججا مثيره للضحك في ضوء الأزمة العالمية المالية التي بدأت في العام 1997م بأن عملية التحرير ستعزز نمو الاستقرار وذلك بتنوع مصادر التمويل، والقصد من ذلك وفي زمن الكساد تلجا الدول إلي الأجانب لتعويض النقص في الأموال المحلية. ومن المفترض بأن يكون المنتسبين إلي صندوق النقد الدولي أشخاص ذوي كفاءة وخبرات عالية في شتي النواحي. وأن يعلموا بأن المصرفيون يفضلون اقتراض الأموال من أولائك الذين لا يحتاجون إلي أموالهم. وأن يدركوا حقا بان الدول عندما تواجه بمشاكل فإن الدائنون الأجانب يقومون بسحب أموالهم ويزيد ذلك من عملية الركود الاقتصادي.

وعندما نلقي نظرة مقربه لعملية التحرير، لماذا الأخذ بها قبل أن تحل محلها المؤسسات المالية، وبتزايد الاضطرابات، تبدو الحقيقة واضحة هنا: أن عدم الاستقرار ليس بالشيء الوحيد السيئ في عملية التنمية ولكن ثمن عدم الاستقرار يتحمله الفقراء بصورة غير مباشرة.

دور الاستثمار الأجنبي

لم يكن الاستثمار الأجنبي احد الركائز الأساسية في إجماع واشنطن ولكن كان عنصرا أساسيا في العولمة الحديثة، ووفقا لإجماع واشنطن فان التطور يحدث نتيجة التحرير "عملية تحرير الأسواق" ومن المفترض أن الخصخصة، والتحرير، واستقرار الاقتصاد الكلي أن تهيئا مناخا لجذب الاستثمار الخارجي ، لان الاستثمارات تنشأ عنها التنمية، أما الشركات الأجنبية فستجلب معها خبراتها التقنيه والوصول إلي الأسواق الأجنبية إضافة لإمكانية توفير فرص للعمالة، والموارد المالية، خصوصا ذات الأهميه في الدول النامية حيث ضعف المؤسسات التجارية والمالية، أما الاستثمارات الأجنبيه المباشره فلها دورا مهما في بعض البلدان ولها أنجح التجارب التنمويه في بلدان مثل سنغافوره وماليزيا وحتى الصين.

هنالك أيضا سلبيات واضحه عند دخول الشركات الأجنبية، فإنها تقوم بتدمير منافساتها المحليه وكبح طموح رجال الأعمال الصغار الطامحين في تنمية الصناعة المحلية، ومن أمثلة ذلك: أصبحت مصانع المشروبات الغازية في العالم مغمورة بعد دخول الكولا والبيبسي إلي الأسواق. ومصانع الآيسكريم المحلية أصبحت غير قادرة علي التنافس بعد دخول منتجات شركة يوني ليفرس للآيسكريم.

والطريقة الوحيدة للتفكير في ذلك هي ذكر الخلاف الذي حدث في الولايات المتحدة حول مجمعات الصيدليات الكبيرة والمستودعات المريحة، وعند دخول شركة وال مارت للخدمة المجتمعية قابلتها احتجاجات قوية من قبل الشركات المحلية التي أدركت أن وال مارت ستحل محلها، وهنالك خوف بين أصحاب المتاجر المحلية لعدم مقدرتهم علي منافسة وال مارت لقوة مبيعاتها الكبيرة، وأيضا سكان المدن الصغيرة قلقون من أنه في حال هيمنت وال مارت ماذا سيحدث للبنيه المجتمعية إذا دمرت كل المخازن المحلية وينطبق هذا الخوف آلاف المرات علي الدول النامية رغم أن بعض القلق يعد منطقيا، أي علي المرء أن يحافظ علي مبادئه، والسبب في نجاح وال مارت أنها توفر بضائع للمستهلكين بأسعار أقل وبنظام خدمات توصيل السلع أكثر فعالية للشريحة الضعيفة في الدول النامية تعد كلها ذات أهمية في تقارب سبل الحياة المعيشية.

وأظهر النقاد بعض الملاحظات في غياب قيمة الأنظمه التنافسية (المطبقة بفعاليه) وبعد ذلك أبعدت الشركات الأجنبية منافساتها المحلية باستخدام سلاح الاحتكار لرفع الأسعار، وكانت فوائد الأسعار قصيرة الأجل قليله.

وادعت الشركات المحلية أن سبب المخاطر هو عدم توفر الزمن الكافي لها وإذا توفر ذلك فستتلاءم وتتكيف مع منافساتها الأجنبية وتستطيع أن تنتج سلع ذات جودة، فان الإبقاء علي الشركات المحلية مهم جدا في الحفاظ علي المجتمع المحلي اجتماعيا واقتصاديا، بالتأكيد أن مشكلة تلك السياسات هي أن الحماية المؤقته من التنافس الأجنبي أصبحت بصورة دائمة.

وكثير من متعددي الجنسيات قاموا بأعمال أقل من المتوقع لتحسين ظروفهم المعيشية في الدول الناميه، وأدركوا تدريجيا الدرس الذي تعلموه ببطء في منازلهم، وبتوفير ظروف عمل أفضل سيعزز ذلك بالتأكيد من إنتاجية العامل ويخفف الكلفة الكبيرة أو علي الأقل يحافظ علي عدم زيادتها.

أما بشأن البنوك، فقالبا ما تتجاوز الشركات الأجنبية منافستها المحلية، فمثلا البنوك الأمريكية قادرة علي توفير التمويل اللازم لوادعي الأموال أكثر مما تفعله البنوك المحلية (إلا في حالة توفير الحكومة نظام تامين الودائع). وقامت أمريكا بفتح أسواق مالية في الدول النامية، ومن هنا تظهر الفوائد، فازدياد المنافسة يزيد من تحسين الخدمات، والقوه المالية الكبيرة للبنوك الأجنبية تعزز الاستقرار المالي، ويظهر تهديد البنوك الأجنبية للمصارف المحلية بصورة حقيقية، وقد حدث نقاشا مطولا في أمريكا حول هذه المسألة وهنالك مقاومه من قبل المصارف المحلية (حتى عهد إدارة كلينتون، وبتأثير سوق الأوراق المالية انعكس الوضع الطبيعي للإتحاد الديمقراطي) بخوفهم من أن تلك الأموال ستتدفق إلي مراكز الأموال الأساسية مثل نيويورك وحرمان المناطق البعيدة من احتياجاتها المالية، وأوضحت الأرجنتين تلك المخاطر، وذلك أن الصناعة المصرفية المحلية هيمن عليها من قبل ملاك البنوك الأجانب، بينما توفر البنوك الأموال للشركات متعددة الجنسيات بسهوله؛ في حين أن الشركات المحلية والصغيرة ومتوسطة الحجم تعاني من عدم حصولها علي رأس المال، وبحسب المعلومات فان خبراء البنك الدولي يكذبون علي عملائهم بخصوص عملية القرض المالي وفي النهاية ربما يستمرون في عملية

خداعهم، أو ربما تظهر مؤسسات مالية جديدة لسد الفراغ، أما التردي في التنمية سببه قلة الدعم المالي مما تسبب في انهيار البلاد.

وفي الأرجنتين نجد أن المشكلة أصبحت أكثر وضوحا فالحكومة اتخذت إجراءات محدودة لسد فجوة الدين والمنح الحكومية لا تستطيع أن تغطي العجز في الأسواق، ولكن الأرجنتينيين قاموا بتوضيح بعض النقاط الأساسية، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شددوا علي أهمية استقرار البنوك، ومن السهل إنشاء مصارف سليمه أي مصارف لا تفقد أموالها بسبب القروض السيئة والمطلوب منهم وببساطه أن يستثمروا في وزارة الخزانة الأمريكية، فيعد إنشاء مصارف سليمة ليس تحديا فالتحدي الحقيقي هو إنشاء مصارف سليمة توفر أرصدة إئتمانيه لعملية التنمية، وأوضحت الأرجنتين أن عدم القدره للقيام بذلك سيؤدي إلي عدم استقرار الاقتصاد الكلي، أما زيادة الضرائب والاستقطاعات في الإنفاق التي فرضها صندوق النقد الدولي تسببت في العجز المالي المتصاعد وعدم التنمية وربما تدخل الاقتصاد في دوامة تراجع مخيف وإحداث اضطرابات اجتماعية.

وقدمت بوليفيا نموذج آخر وذلك عندما ساهمت البنوك الأجنبية في إستقرار اقتصادها الكلي، وفي العام 2001م قرر البنك الأجنبي أن يسحب أمواله فجأه مسببا الكثير من المشاكل، والتحول الفجائي في عملية دعم الائتمان ساعد في عملية الركود الحادة في الاقتصاد من تراجع لأسعار السلع وعجز في الاقتصاد العالمي كما حدث من قبل.

هنالك مخاوف أخرى مع مراعاة تدخل البنوك الأجنبية، وكانت البنوك المحلية أكثر دقة في التعامل مع ما يسمي" منافذ توجيهية" ونمازج تأثيرها غير ملحوظ من قبل البنك المركزي مثال لذلك: زيادة الائتمان في حال حاجة الاقتصاد إلي حافز وتقليصها في حالة الزيادة، فالبنوك الأجنبية ليس لديها أي احتمالية تجاوب مع حالات كهذه عكس البنوك المحلية فتجاوبها أسرع في معالجتها لسد الفجوة الأساسية في نظام الائتمان – والمجموعات الخدمية وغير الخدمية كالأقليات والمناطق المتضررة، أما في الولايات المتحدة أحد أفضل أسواق الائتمان المتقدمة في العالم فتكتسب هذه الفجوات أهمية كبيرة جدا حيث أن قانون إعادة الاستثمار الاجتماعي (CRA) الذي أجيز في العام 1977م وقام بفرض شروط علي البنوك أن تمون المناطق والمجموعات الخدمية، ويعد هذا القانون مهما إذا كان الخلاف طريقا لحل المشاكل الاجتماعية.

مع ذلك فان الموارد المالية ليست الشيء الوحيد النافع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي بعض الحالات يقدم المسئولون الجدد الرشاوى للحكومة لمنحهم امتيازات خاصة كحمايتهم من التعريفة الجمركية، وفي بعض الأحيان تقوم الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول ذات الأهمية الصناعية الكبرى بتعزيز الفكرة داخل الدول النامية ومن الأفضل للحكومات الدخول في ذلك؛ ومن المفترض أن تستلم دفعاتها من القطاع الخاص، ويبدو دور الحكومة غير مضر نسبيا في بعض الأحيان مع أنه ليس بالضرورة أن يكون دورها ذي نفع، وعندما سافر وزير التجارة الأمريكي إلي الخارج أخذ معه بعض من رجال الأعمال الأمريكيين محاولا التواصل معهم وكسب الدخول إلي الأسواق الجديدة في احتمال الحصول علي مقعد بالطائرة إذا قام أحد بحملة تبرعات ذات أهمية، وفي بعض الأحيان تدعو للتوازن مع الآخرين.

وفي ساحل العاج قامت الحكومة الفرنسية بتعزيز دعمها لخطوط الاتصال الفرنسي لإقصاء منافستها شركة الهاتف السيار الأمريكية المستقلة، أما الحكومة الأمريكية فقد أيدت الإدعاءات من قبل الشركة الأمريكية، وفي كثير من الأحيان قامت الحكومات بتقديم نماذج جيدة تحت ما يسمي بعالم المنطق، أما الحكومة الفرنسية في الأرجنتين فإنها علي الأرجح قامت بتقديم شروط تصحيحية من تنازلات لمرافق المياه (أقواس أرجنتين) بعدما وقعت شركة (سويز ليونيز) الفرنسية الأصل علي الاتفاقية ووجدتها أقل ربحا من المتوقع.

ربما دور الحكومات كان يشكل خوفا كبيرا بما فيها دور الحكومة الأمريكية في دفع البلدان علي التكيف مع الاتفاقيات المجحفة في حق الدول النامية، ودائما ما يتم التوقيع عليها من قبل الحكومات الفاسدة بتلك البلدان، واجتمع قادة قمة التعاون الاقتصادي لآسيا ودول المحيط (APEC) في جاكرتا -اندونيسيا- عام 1994م وقد شجع الرئيس كلينتون آنذاك الشركات الأمريكية بالقدوم إلي اندونيسيا، فاستجابت الكثير من الشركات، وغالبا بشروط ميسرة للغايه (باقتراح ما يتعلق بتسهيل عملية الفساد الذي يضر بالشعب الاندونيسي)، وبصورة مماثلة قام البنك الدولي بتشجيع اتفاقيات القطاع الخاص في اندونيسيا وفي بلدان أخري مثل باكستان، وهذه العقود تكون بصورة واسعة عندما تلتزم الحكومة بشراء كمية كبيرة من الكهرباء بأسعار مرتفعة (كما يعرف بشروط البيع أو الشراء) ويتحصل القطاع الخاص علي الأرباح والحكومة هي السبب في تلك المشاكل بتلك الصورة السيئة. وعندما أطاح الفساد الحكومي ب محمد سوهارتو في اندونيسيا عام 1998م، ونواز شريف في باكستان في العام 1999م. وقامت الحكومه الأمريكية بالضغط علي الحكومات للموافقة علي شروط العقود بدلا من التقصير في ذلك، أو علي الأقل إعادة التفاوض بشأن شروط العقد، ومن المعروف أن التاريخ يشهد علي عدم المصداقية بشان عملية العقود علي مر الزمن فالحكومات الغربية دائما تستخدم القوة في تنفيذ عملية العقود.

كما يظهر أن هنالك الكثير من سجلات الشكاوي ضد الاستثمار الأجنبي المباشر، وغالبا ما تزدهر مثل هذه الاستثمارات بسب المزايا الخاصة الممنوحة من قبل الحكومة، بينما يركز الاقتصاد القياسي علي تشويه الحوافز التي تأتي من تلك المزايا وتمتد جوانب المكر إلي أكثر من ذلك، فغالبا تتسبب تلك المزايا في فساد ورشاوى المسئولين الحكوميين. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أتى علي حساب تقويض عمليات التحول الديمقراطي، ويظهر هذا جليا في استثمارات التعدين، والبترول، والموارد القومية الأخرى حيث الدافع الحقيقي للأجانب لكسب تنازلات بأقل الأسعار.

إضافة لذلك فإن مثل هذه الاستثمارات لها تأثيرات عكسية غالبا ما تسهم في زيادة النمو، فالدخل الذي تجلبه الامتيازات التعدينية يمكن أن يكون ذا قيمة ومع ذلك فإن عملية التنمية هي التغيير في المجتمع. وعادة ما تكون استثمارات المناجم في المناطق النائية من البلاد ذات مساهمة قليلة بالموارد التي تجنيها ورغم ذلك فإن الاقتصاد المزدوج يساعد أيضا في بناء الاقتصاد أي اقتصاد ذي جيوب من الثروة، ليس اقتصادا متطورا، بالتأكيد فإن تدفق الموارد يعرقل عملية التنمية من خلال آليات تسمي "المرض الهولندي " فتدفق رؤوس الأموال يؤدي إلي رفع قيمة العملة مما يقلل قيمة الواردات، ورفع من قيمة الصادرات، وتأتي التسمية من الخبراء الهولنديين تبعا لاكتشافات الغاز في البحر الشمالي، وأحدثت مبيعات الغاز الطبيعي

ارتفاعا في سعر العملة الألمانية، وأثرت سلبا في صادرات الصناعات الأخرى، وأظهرت بعض التحديات والبلاد تملك القدرة علي تجاوزها، أما في الدول النامية فالمشكلة لا تزال بالغة الصعوبة.

الأسوأ من ذلك فإن وفرة الموارد يمكن أن تحدث تغييرا في الحوافز مثل مارأينا في الفصل الثاني، بدلا من ذلك بذلت بعض الجهود المناسبة في بعض البلدان الغنية بالموارد للسيطرة علي الدخل التي أشار إليها الاقتصاديون ك "الأجور" المتحصل عليها من الموارد الطبيعية.

ورفضت المؤسسات المالية الدولية المشاكل التي توصل إليها جوزيف ستيقليتز وقام بتلخيصها. وهنالك ملاحظات لصندوق النقد الدولي بشان توفير الوظائف، وعند التركيز في تلك القضية فإن من السهل منع التدخل الحكومي (بشكل أحكامه القمعية المستبدة) وخفض الضرائب، والتضخم بقدر المستطاع، ودعي رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في البلاد، فشهدت كوريا واليابان نجاحات كبيرة لم يلعب الاستثمار فيها أي دور يذكر، أما في سنغافوره، والصين، وماليزيا والتي تعمل علي كبح جماح إستغلال الاستثمار الأجنبي، وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا حاسما ليس كثيرا علي رأس المال (الذي يزيد معدل مستوى الادخار الذي لم تكن هناك حاجة ضرورية له) أو حتى العمل الحر، ولكن للوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا الجديدة المصاحبة لها.

التسلسل والتسرع (التتابع)

يعد سببا في كل الأخطاء التي وقع فيها صندوق النقد الدولي، والفشل في أن تكون ذات فعالية علي نطاق اجتماعي واسع، ولفتت عملية تطبيق التحرير الإجباري الإنتباه قبل أن تحل محلها شبكات الأمان، وقبل ذلك كان هناك إطار تنظيمي قبل مقاومة الدول للعثرات المتتالية للتغيير المفاجئ في فعالية السوق، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الرأسمالية الحديثة. و تؤدي السياسات الإجبارية إلي فقدان الوظائف بدلا من توفرها، وإجبار تطبيق عملية الخصخصة دون أن يكون هنالك أي تنافس ملائم أو إطار تنظيمي لها، فتوالي الأخطاء عكس سوء الفهم الحقيقي لعمليتي الاقتصاد والعملية السياسية، وارتبط سوء الفهم هذا بشكل أساسي بالذين يؤمنون بالأصولية السوقية، ومن أمثلة ذلك: زعمهم أنه في حالة إنشاء حقوق الملكية الخاصة فإن كل الأمور الأخرى تليها طبيعيا، وتتضمن المؤسسات أنواع الهياكل التنظيمية التي تفعل اقتصاديات السوق.

وهنالك نموذج يحتذى به بالنسبة لأيدلوجية حرية السوق وينسب إلي آدم سميث الذي دعا لعملية قوى السوق، والدوافع الربحية لذلك هي المخرجات الاقتصادية ذات النفع وكأن يدا خفية تحركها، ومن أهم إنجازات الاقتصاد الحديث ظهوره بالمعني المطلوب والشروط التي بمقتضاها كانت استنتاجات جون سميث صحيحة وبالرجوع لتلك الشروط نجدها أكثر تقييد، ومن المفارقات حقيقة أن التقدم الحديث في الاقتصاد النظري حدث خلال فترة السعي الدءوبة لاجتماعات واشنطن، وكما يقال في الدول النامية: كلما كانت هنالك معلومات قليلة وأسواق غير

مكتملة (أي الأعمال غير المكتملة التي تشوبها العيوب) تكون هنالك رغبة كبيرة في التدخل الحكومي والذي من مبدأه تحسين فعالية السوق. وهذه القيود علي الشروط تحت ما يسمي الحصيلة المهمة لفعالية الأسواق و كثير من نشاطات الحكومة الأساسية تفهم كأنها حصيلة لنتائج فشل الأسواق، وإذا كانت تلك المعلومات صحية فأننا ندرك الآن أن هنالك دورا للأسواق المالية ودور قليل لأنظمتها. وإذا اكتملت المنافسة تلقائيا فلن يكون هنالك دورا لسلطات منع الاحتكار.

إلا أن منهاج إجماع واشنطن مبنيه علي أساس اقتصاد السوق البسيط وأسلوب التنافس المتوازن في أعمال آدم سميث الخفية المنجزة بإتقان، فبإستخدام ذلك الأسلوب فلن تكون هنالك حاجة للحكومة، لان الأسواق تعمل بالطريقة الصحيحة في حال الحرية وعدم التقييد. وفي بعض الأحيان تشير سياسات إجماع واشنطن إلي" الليبرالية الجديدة " بناء علي أصولية السوق وإنتعاش سياسات عدم التدخل التي اشتهرت في القرن التاسع عشر في بعض الحقب، وفي فترة الركود الكبيرة والفشل الذى لازم نظام السوق من المفارقات الكبيرة بين المدن غير الصالحة للعيش التي أفسدها التلوث وعملية التدهور، وأصبحت سياسات السوق الحر غير مقبولة من الدول المتقدمة صناعيا وعند التفكير بتلك البلدان فلا زالت هنالك حوارات فعالة لخلق توازن بين الحكومة والأسواق.

وحتى إذا كانت الدول الصناعة لها علاقة بنظرية سميث للعمل الخفي فإن الشروط المطلوبة غير مرغوب فيها في للدول النامية، فنظام السوق يتطلب حقوق ملكية واضحة التأسيس ومحاكم لتطبيقها وحتى ذلك لا يتوفر في الدول النامية فنظام السوق يتطلب منافسة ومعلومات كافية ودور فعال للأسواق التنافسية لا يؤسس بين ليلة وضحاها، وأوضحت النظرية أن الأسواق ذات الكفاءة الاقتصادية يجب عليها تطبيق كل تلك الفرضيات، وفي بعض الحالات فإن القيام بعملية إصلاح في منطقة معينة دون الأخرى ربما يجلب مشاكل كبيرة، وهذا ما يسمي بالتسلسل، فالأيديولوجية تتجاهل مثل هذه المسائل وتقول إنها مجرد نقلة سريعة إلي اقتصاديات السوق، ولكن النظرية الاقتصادية والتاريخ توضحان العواقب التي ستترتب في حال رفض عملية التسلسل.

الأخطاء التجارية، ورأس مال السوق الحر، وعملية الخصخصة أوضحتا في السابق الأخطاء التي أحدثتها عملية التسلسل علي نطاق واسع. أما الأخطاء ضيقة النطاق فالإهتمام بها أقل من جانب الإعلام الغربي، وتشكل سياسات البنك الدولي مأساة يومية أثرت سلبا علي الفقراء في الدول النامية، ومثال لذلك قامت كثير من الأسواق التجارية في الدول بشراء المنتجات الزراعية من المزارعين بتسويقها في الداخل والخارج، وهم غالبا ما يتسببون في عدم الفعالية والفساد وذلك بإعطاء المزارعين جزء من أموالهم المتفق عليها، وحتى تلك الأمور تجد اهتماما قليلا من قبل الحكومة للاهتمام بها وحتى تجاهل الحكومة لمثل هذه المسائل لا يعني ذلك أن تنافس حيوي في القطاع الخاص سيبدأ تلقائيا، وبضغط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

هنالك بلدان كثيره بغرب أفريقيا خرجت من الأسواق التجارية، وفي بعض الأحيان تنجح في ذلك، وفي حال عدم وجود الأسواق التجارية يفعل نظام الاحتكار المحلي، وإدخال بعض

القيود علي رأسمال السوق، وفي بعض الأحيان يتحمل المزارعون البسطاء أجرة الشحن لنقل منتجاتهم إلي السوق، ولا يستطيعون إستلاف الأموال المطلوبة نظرا لعدم توفر المصارف المالية الجيدة، وأحيانا بعض الناس قادرون علي إيجاد شاحنات لتوصيل منتجاتهم، والأسواق تقوم بهذه المهام أولا ولكن هذه التجارة أصبحت مصدرا مربحا للمافيا المحلية، وفي أوضاع مماثلة فإن العائدات التي وعد بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تتحقق وانخفض الدخل الحكومي، وقل دخل المزارعين، وساءت الحال أكثر من قبل وتحسنت أحوال بعض رجال الأعمال (السياسيين والمافيا).

وانشغلت مجالس السوق بسياسة توحيد السعر، وإلزام المزارعين في كل المناطق بالبيع بنفس السعر،وعلي ما يبدو هنالك عدلا في سياسات الاقتصاديين بشأن تلك المسألة، وتتطلب دعما فعالا من المزارعين القريبين من الأسواق، وبتنافس السوق أصبح المزارعون يتركون المناطق التي تباع فيها السلع بأسعار منخفضة وفي الحقيقة يتحملون كلفة نقل منتجاتهم للأسواق، وأجبر صندوق النقد الدولي أحد البلدان الأفريقية التخلي عن نظام توحيد الأسعار قبل أن تنظم بطريقة ملائمة وبشكل كبير انخفضت الأسعار التي سلمت من أصحاب المناطق المعزولة فجأة، كأنهم تحملوا كلفة النقل وبالنتيجة فقد انخفض الدخل في بعض المناطق الفقيرة في البلاد نتيجة للصعوبات الكبيرة. أما مشروع صندوق النقد الدولي بِشأن خفض الأسعار فقد جني القليل من المكاسب فيما يسمي بزيادة الكفاءة، ويجب أن نقيس هذه الفوائد بالتكلفة المجتمعية. ومن الممكن لعمليتي التسلسل والتسرع أن تحققا مكاسب فاعلة تدريجيا دون تكلفة تذكر.

وهنالك الكثير من الانتقادات لصندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن، لا تعترف بأن عملية التنمية تتطلب تغييرا في المجتمع، وأدركت أوغندا ذلك بإلغائها كل الرسوم الدراسية الشيء الذى يركز فيه واضعي الميزانية علي تكلفة وأرباح غير منطقية، وهي جزء من شعارات التنمية التي فرضها الاقتصاد علي التعليم الابتدائي الشامل ويشمل تعليم الفتيات وذهب بعيدا في ذلك، وفي بعض البلدان الفقيرة كبلدان في أفريقيا من الصعب عليها تحقيق نسبة تسجيل عالية خصوصا للبنات والسبب بسيط فإن الأسر الفقيرة بالكاد تؤمن لقمة عيشها، فقد لاحظوا أن هنالك بعض المنافع من تعليم البنات ووجهت أنظمة التعليم خصوصا لتعزيز فرص التوظيف في قطاع المدن باعتبارها الأكثر ملائمة للبنين، وبعض البلدان تواجه نقص كبير في الميزانية، ونصح إجماع واشنطن البلدان بتحمل تكلفة الرسوم والسبب: أظهرت الدراسات الإحصائية أن الرسوم القليلة تأثيرها قليل في عملية التسجيل المدرسي، ولكن الرئيس موسيفيني كان له رأي آخر فقد علم أنه لابد من خلق ثقافة تسمح لكل فرد بالمجيء إلي المدرسة وهو يعلم أن ذلك لم يحدث في حال وجود أي رسوم تفرض، لذلك رفض نصائح الخبراء وألغى كل الرسوم الدراسية وزادت نسبة التسجيل، ورأت كل أسره الآخرين يرسلون أطفالهم إلي المدارس وقرروا أيضا إرسال بناتهم للمدارس، وما رفضته الدراسات الإحصائية هو قوة التغيير الشامل.

إذا فشلت إستراتيجيات صندوق النقد الدولي في إتمام صندوق التنمية فسيكون ذلك سيئا جدا كما أن الفشل في بعض الأماكن يعيق أجندة التنمية وذلك بالتآكل غير الضروري في نسيج المجتمع، وتعد عملية التنمية أمرا حتميا وتحول سريع يحتاج لبذل الجهود من قبل المجتمع. وتهتم عملية التنمية الناجحة باستقرار الاقتصاد ومواجهة التحديات التي تواجه السلطات

التقليدية، وإعادة تقييم العلاقات التقليدية وأدركنا ذلك ليس من قصة بتسوانا في الفصل الثالث بل باندونيسيا التي تلتها وذلك عندما أصر صندوق النقد الدولي بإلغاء المساعدات المتعلقة بدعم الأغذية وغاز الكيروسين (الذي يستخدمه الفقراء في عملية الوقود) مما زادت هذه السياسات من عملية الركود وتراجع في الدخل والأجور؛ مما أدي إلي زيادة في البطالة، وتلتها اضطرابات مزقت النسيج الاجتماعي، وتفاقم عملية الكساد التجاري ولم تكن عملية إلغاء المعونات هي السياسة الوحيدة التي أضرت بالمجتمع فحسب بل علي عموم الاقتصاد مع العلم أن الاضطرابات التي أحدثها صندوق النقد الدولي لم تكن هي الأولي ولا التوجيهات التي تلتها بل هناك أكثر من ذلك؛ وأشار الكاتب جوزيف حينما ذهب إلى الأردن في العام 1995م للاجتماع مع الملك الأردني وبعض المسئولين الحكوميين في اجتماع ناقش فيه صندوق النقد الدولي قطع الإعانات المتعلقة بالغذاء وذلك لتحسين ميزانية الدولة، وكاد أن يحصل اتفاق لولا أن تدارك الملك حسين الموقف وإيقاف ذلك، لما يتمتع به من قوة نفوز وشجاعة لكسب ثقة الغير. وعمليات الشغب بسب الغذاء ربما تنعكس سلبا علي الحكومات في الشرق الأوسط المضطرب، وعملية السلام الهشة، وبقياس ذلك في إمكانية تحسين وضع الميزانية فإن هذه الأحداث ستؤثر سلبا علي أهداف التنمية، فالرؤية الاقتصادية المحدودة لصندوق النقد الدولي جعلت من المستحيل فهم تلك المسائل علي نطاق واسع.

أما عمليات الشغب تلك كانت مثل أعلي قمة في جبل جليدي: وتجلب انتباه كل شخص بأن الحقيقة التي تبدو أكثر وضوحا أن هنالك آفاق سياسية واجتماعية لا يمكن تجاهلها، وكانت هناك مشاكل أخري وذلك عندما أرادت أمريكا اللاتينية في العام 1980م أن تكون الميزانية في أفضل توازنها والسيطرة علي التضخم فإن التقشف الزائد يؤدي إلي عملية البطالة وفي عدم وجود شبكة أمان كافية مما أدي ذلك إلي ارتفاع مستوي العنف في المدن والبيئة التي جعلت من الصعب الوصول إلي الاستثمار. وكان الصراع المدني في أفريقيا هو العامل الأساسي في تدهور عملية التنمية – وأظهرت دراسات البنك الدولي أن هذه الصراعات المتتالية أدت إلي عوامل اقتصادية عكسية ومنها البطالة التي سببها التقشف المتزايد، وأن التضخم المعتدل ليس مثاليا لإنشاء بيئة استثمار، ولكن العنف والصراع المدني أسوا بكثير.

كما نلاحظ اليوم أن هناك ما يسمي (العقد الاجتماعي) ويلزم ذلك المدنيين والحكومة معا؛ أي عندما تلغي الحكومة نظام العقد الاجتماعي فان المدنيين ربما لا يوفون بعقودهم مع بعضهم البعض أو مع الحكومة. وتعد المحافظة علي نظام العقد الاجتماعي مهمة وصعبة في آن واحد وسط تلك الاضطرابات الاجتماعية التي كثيرا ما تصاحب عملية التنمية. وبحسب نظرة صندوق النقد الدولي لعملية الاقتصاد الكلي انه ليس هنالك مخاوف تذكر.

إقتصادات تدرجية

عملية "العدل" يجب أن تتوفر كجزء من العقد الاجتماعي الذي يتشارك فيه الفقراء في حال زيادة دخلهم الاجتماعي، أما الأغنياء فيشاركوهم الألم في زمن الأزمات. وألقت سياسات إجماع الرأي بواشنطن اهتماما قليلا علي قضايا التوزيع العادل؛ إذ قامت بالضغط علي بعض مؤيديها لمناقشة الطريقة الأمثل لمساعدة الفقراء في تنمية اقتصادهم. وقد أمنوا بمبدأ التدرج في الاقتصاد الذي شمل حديثا الفقراء ، ومكاسب مبدأ التدرج ليست أكثر من مجرد أفكار. وبدا

الفقر في القرن التاسع عشر بانجلترا رغم أن البلاد كانت تشهد تطورا. وعملية النمو في أمريكا1980م كانت نموذجا للعملية الدرامية الأحدث؛ فعندما نما الاقتصاد شهد محدودي الدخل تراجعا حقيقيا في دخلهم ، أما إدارة كلينتون فقد احتجت بشدة علي عملية التدرج الاقتصادي في اعتقادهم أنه يجب أن تكون هنالك برامج فعالة لمساعدة الفقراء. وأوضح ستيقليتز أنه عندما غادر البيت الأبيض متجها إلي البنك الدولي لازمته الشكوك حول عملية الاقتصاد التدريجي أي إذ لم يعمل بها في أمريكا فلماذا يعمل بها في الدول النامية حيث الفقر الشديد الذي لا مخرج منه سوى بنمو اقتصادي قوي، والعكس ليس صحيحا فالنمو ليس بالضرورة هو كل المكاسب، وليس صحيحا (ارتفاع الأمواج يغرق كل المراكب) وفي بعض الأحيان فإن الأمواج المرتفعة تصاحبها عواصف تقذف كل المراكب الضعيفة نحو الشاطئ محطة إلي قطع صغيرة.

علي الرغم من سلبيات الاقتصاد التدرجي فإن له جوانب إيجابية أيضا كما أوضح آرثر لويس أحد الحائزين علي جائزة نوبل أن عدم المساواة يعد شيئا إيجابيا في عملية التنمية، وذلك أن الأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء والسر في التنمية هو تكدس رؤوس الأموال؛ أما في نظر ليمون سيمونتس الحائز أيضا علي جائزة نوبل فقد أشار إلي ازدياد عدم المساواة في بداية عملية التنمية ويحدث العكس في النهاية.

ولم تلق هذه النظريات والفرضيات اهتماما علي مدي الخمس سنين الماضية. وكما سنلاحظ في الفصل الثاني فإن البلدان الأسيوية مثل كوريا الجنوبية ، الصين ، اليابان وتايوان أوضحت أن الزيادة في الادخار لا تتطلب جهدا كبيرا؛ وبإمكان كل أحد أن يحقق نموا كبيرا دون الزيادة الكبيرة في عدم المساواة لان الحكومات لا تؤمن بان الفقراء ينتفعون تلقائيا من عملية النمو أو لأيمانهم القاطع بان عملية المساواة ستعزز من عملية التنمية. واتخذت الحكومات في المنطقة خطوات إيجابية لتؤكد بأن ارتفاع منسوب النمو عاليا سيرفع معه أغلب القوارب في نطاق حدود معين رغم هدوء الأمواج. وستتوفر فرص التعليم للعامة ، وستقود هذه السياسات إلي الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي يسهم بدوره في تنمية الاقتصاد وازدهار الأعمال. وحفر خزانات المياه ذات الكفاءة العالية لتعزز الطاقة والموارد البشرية التي تسهم في فعالية المنطقة.

وقلت مكاسب الفقراء في بعض المناطق من عملية التنمية وذلك بسبب تبني الحكومات سياسات إجماع واشنطن. أما في أمريكا اللاتينية فلا تصطحب عملية النمو أي نقص في عدم المساواة أو حتى انتقاص الفقر وفي بعض الحالات ازداد الفقر بصورة ملحوظة كما يلاحظ في الأحياء الفقيرة وأيضا أشار صندوق النقد الدولي إلي التقدم الذي أحدثته أمريكا اللاتينية في العقد الماضي بخصوص إصلاحات السوق(رغم الهدوء الحذر بعد اختفاء لمعان النجم الأرجنتيني في العام 2001م وتأثير عمليتي الكساد والركود على كثير من دول الإصلاح خلال الخمس سنين الفائتة) وتطرق الاجتماع قليلا إلي عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر.

ومن الواضح أن التنمية لا تحسن أو ضاع كافة الأشخاص في البلدان. ولم يكن مفاجاه أنه لم يذكر في المؤتمر مصطلح" تردي "ولازالت هنالك بعض المحاولة للتعديل في الفكرة. وأشارت عملية التدرج الإضافي إلي أن التنمية ضرورية وذات فعالية في التقليل من الفقر؛ مشيرة إلي أن الإستراتيجية الأفضل التي تركز عليها عملية التنمية هي تعليم النساء والصحة

أما مؤيدي نظرية التدرج الإضافي فقد فشلوا في تطبيق سياسات ربما كان لها دور في حل قضايا محورية مثل الفقر وتعليم النساء. عمليا فإن مؤيدي هذه النظرية استمروا في تنفيذ سياساتهم بصورة اكبر رغم نتائجها السلبية وتحت غطاء ما يسمي سياسة التعديلات الصارمة في البلدان فقد فرضت استقطاعات على الصحة والتعليم ووقف الإنفاق علي نظام مكافحة الايدز وبذلك انتكس احد أهم أنظمة المكافحة في العالم.

ومن المفارقات العجيبة أن وزارة الخزانة في عهد الرئيس كلينتون هي من اكبر مؤيدي نظرية التدرج، وفيها من الساسة المحليين من لهم وجهات نظر واسعة؛ منهم ديمقراطيون جدد من يريدون دورا حكوميا أكثر محدودية ومنهم قدامى يتطلعون إلي تدخل اكبر من قبل الحكومة، وفي تقرير معدل الدخل السنوي (الذي أعده المستشارين الاقتصاديين) عكس الرئيس وجهة النظر الأساسية وكان النقاش أوسع حول سياسات التدرج الاقتصادي والتدرج الاقتصادي الإضافي، ودفعت الولايات المتحدة بسياساتها علي الدول الأخرى المؤيدة لها رغم بعض الخلافات في الإدارة ولم تلق تأييدا في أغلب الأحيان. والسبب في هذا التضارب بسيط جدا أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما المصدر الرئيسي للأموال، أما بخصوص اجتماعات" أرينا" فقد سمح لها بتقديم وجهات نظرها مع بعض الاستثناءات كطرف آخر في نفس المجال وذلك للدفع بالعملية.

الإستراتيجيات والأولويات

ليس المهم رؤية ما شملته أجندة صندوق النقد الدولي بل بالنظر إلي ما لم تشمله، فمثلا: عملية الاستقرار موجودة علي الأجندة، توفير الوظائف الجديدة غير موجود، الضرائب وأثرها العكسي علي طاولة الأجندة، إصلاح الأراضي ليس على الأجندة هنالك أموال لكفالة البنوك ولكن ليس لتحسين خدمات الصحة والتعليم. وأيضا ترك كفالة العمال الذين طردوا من وظائفهم نتيجة لسوء إدارة صندوق النقد الدولي لعملية الاقتصاد الكلي.

وهناك الكثير من الأجندة التي تزيد من معدل النمو وتعزيز الفعالية لم تكن في طاولة إجماع واشنطن وفي كثير من الدول بينت إصلاحات الأراضي أن الخيار على المحك، وبعض الأغنياء يملكون أغلبية الأراضي في بعض من الدول النامية وكثير من الناس يعملون كمزارعين مستأجرين وذلك بنسبة النصف وهي النسبة التي تعد أقل من ما ينتجونه، وهذا ما يسمي الزراعة بالعمولة والتي بدورها تقلل من الحوافز. ويتشارك الفقراء النصف بالنصف مع ملاك الأراضي حتى في عملية الضرائب؛ وأدان صندوق النقد الدولي فرض الضرائب على الأغنياء مشيرا إلي أنها تضعف الحوافز ونادرا ما يتطرق إلي موضوع الضرائب الخفية، وبين إصلاح الأراضي أنه بالطرق السلمية منها والشرعية أن العمال لا يحصلون على الأراضي فقط بل علي الائتمان أيضا، ووفرة الخدمات جعلتهم يميزون نوعية البذور الجيدة، وكذلك منحتهم التقنيات الزراعية فوائد أكثر. ولكن إصلاح الأراضي احدث تغييرا كبيرا في بنية المجتمع. ليس بالضرورة أن تعجب أولائك الذين يملكون الوزارات المالية والعناصر الفاعلة في المؤسسات المالية الدولية. وإذا كانت هذه المؤسسات قلقة حقا بشأن التنمية وتقليل نسبة الفقر فستجد اهتماما ملحوظا بهذه القضية؛ وإصلاح الأراضي سبق وأن قدم أفضل نماذج للتنمية كما في كوريا وتايوان.

ومن الأنظمة التي لم تجد اهتماما أنظمة القطاع المالي. وبالتركيز علي أزمة أمريكا اللاتينية مطلع العام 1980م فقد عزا صندوق النقد الدولي أن تلك الأزمة سببها السياسات المالية وفقدانها ، وهنالك ثلاث مصادر توضح عدم الاستقرار وعدم كفاءة القطاع المالى، إلي أن قام صندوق النقد الدولي بتغيير الأنظمة، وحتى أزمة شرق آسيا أجبرت علي تغيير مسارها وقل التركيز علي إصلاح الأراضي ونظام الإصلاح المالي من قبل صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن ، وفي بعض الأماكن زاد التركيز علي التضخم. بالتأكيد فان بلدان مثل أمريكا اللاتينية تستحق الإهتمام لتفاقم التضخم فيها ولكن التركيز المفرط من قبل صندوق النقد الدولي على التضخم يؤدي إلي زيادة معدل الفائدة وزيادة سعر الصرف مما يتسبب في البطالة بدلا من التنمية. أما الأسواق التجارية فهي أكثر ارتياحا وذلك لانخفاض عملية التضخم، ومن جهة أخرى فإن العمال والمتأثرون بالفقر ليسوا سعداء بتراجع النمو وارتفاع نسبة البطالة.

ولحسن الحظ فإن الإهتمام بخفض نسبة الفقر أصبح من الأولويات الضرورية والمهمة ولم تقم إستراتيجية التدرج الاقتصادي الإضافي بعملها كما رأينا في السابق. ولازالت الدول المتقدمة حديثا كالصين ودول شرق آسيا تحقق تقدما ملحوظا في تقليل عملية الفقر، مع العلم أن استئصال الفقر يتطلب موارد وتلك الموارد لا يتحصل عليها إلا بعملية النمو. وليس غريبا أن وجود ترابط بين عمليتي النمو وتقليل الفقر ولكن هذا الترابط لا يثبت أن عمليتي التدرج الاقتصادي والتدرج الإضافي يمثلان الطريقة الأفضل لمواجهة الفقر. وعلي عكس ذلك أوضحت الإحصائيات أن بعض الدول تطورت دون خفض نسبة الفقر وبعضها حققت نجاحا أكثر من الأخريات في خفض نسبة الفقر في معدلات معينة للنمو. القضية ليست قضية أن هذا مع عملية النمو وهذا ضدها. وبهذا فإن النقاش حول عمليتي الفقر والنمو لا فائدة منة وفي النهاية الكل يؤمن بعملية التنمية.

هنالك أسئلة تطرح نفسها حول بعض السياسات؛ فبعض السياسات تهتم بعملية النمو ولها تأثير قليل علي عملية الفقر، بعضها تعزز النمو وتزيد من الفقر، وبعضها تعزز النمو وتقلل من الفقر في نفس الوقت. والأخيرة تسمي الإستراتيجية المؤيدة للفقر. بعض الأحيان هنالك سياسات (ربح - ربح) مثل سياسات إصلاح الأراضي، وتسهيل عملية التعليم للفقراء التي تدافع عن وعدها بشان تعزيز النمو، وتمكين المساواة، وكثير من الأحيان هنالك تبادلات تجارية، فمثلا عملية التحرر تعزز التنمية وفي نفس الوقت يزداد معدل الفقر خاصة إذا أنجزت بسرعة ففي نهاية المطاف يفصل العمال من وظائفهم. وهنالك سياسات (خسارة - خسارة) إذ أن أي مكاسب للنمو ستكون قليلة ولكن لها أهمية في عدم المساواة كما قدم رأس مال السوق الحر مثالا لكثير من البلدان. النقاش عن التنمية والفقر هو إستراتيجيات تنموية، أي تهتم بخفض نسبة الفقر كما تعزز النمو. ولابد من ترك السياسات التي تخفض نسبة الفقر بنسب ضئيلة رغم وجود زيادة في النمو. ويقيم الوضع في حال هناك أي تبادلات تجارية تؤثر علي الفقراء.

فهم الخيارات يتطلب معرفة الأسباب الطبيعية للفقر وليس صحيحا أن الفقراء كسالي بل على عكس ذلك فهم يعملون بجهد ولساعات طوال عكس الأغنياء، وكثيرون منهم يقعون في دائرة الفساد؛ وسوء التغذية يؤدي إلى تردي الحالة الصحية والتي بدورها تقلل من القدرة علي الكسب وتدهور الحالة الصحية ويصبح الفقراء بالكاد يؤمنون لقمة عيشهم، حتى أنهم لا يستطيعون إرسال أطفالهم إلي المدارس، ومن دون تعليم سيقبع أطفالهم في الفقر ويتنقل الفقر

بينهم من جيل إلي جيل؛ ولا يستطيع المزارع شراء الأسمدة والبزور المحسنة التي تزيد من معدلات الإنتاج.

ويعد هذا احد دوائر الفساد التي تواجه الفقراء. ونرى أن داسفوبتا من جامعة كامبردج كان له رأي آخر؛ "أن الفقراء ليس لهم مصدر طاقة بديل غير الغابات المجاورة لهم وعندما تجرد الغابات من الضروريات الأساسية للطبخ، والتدفئة، وتأكل التربة، وتدهور البيئة فإن مصيرهم العيش للأبد في الفقر المتزايد.

ومع تزايد الفقر يأتي الشعور بانعدام القوه". وفي تقرير التنمية العالمي رقم 2000 قام البنك الدولي بمقابلات لمئات الفقراء في تجربة أطلق عليها " صوت الفقراء"؛ وفيها تعددت الأفكار، وظهور أشياء صادمة وغير متوقعة، فالفقراء يشعرون بأن لا صوت لهم وليس في مقدروهم التحكم في مصيرهم.

وشعر الفقراء بعدم الأمان وليس ذلك من القلق بشأن دخلهم، فالمتغيرات الاقتصادية خارج سيطرتهم وهي تؤدي إلي خفض الأجور وفقدان الوظائف كما رأينا ذلك يحدث بطريقة دراماتيكية في ازمة شرق آسيا، ولكن يواجهون بمخاطر صحية وتهديد العنف المستمر أحيانا من فقراء آخرين يحاولون رغم العقبات التي تواجههم وذلك لتغطية احتياجات أسرهم، وأحيانا من الشرطة ومن بيدهم السلطة في حين أن مثل أولائك الناس في الدول المتقدمة يغضبون في حال نقص تأمينهم الصحي، أما في الدول النامية يجب أن يتدبرون شئونهم من دون أي شكل من أشكال التامين، ولا يوجد تامين للبطالة، ولا تامين صحي، ولا حتى تامين تقاعد ماعدا شبكة الأمان التي قدمتها الأسرة والمجتمع. والتي تكمن أهميتها في عملية التنمية للقيام باللازم تجاه الروابط المجتمعية.

ولتحسين وضع عدم الاستقرار في حال هناك أي تقلبات من قبل الرؤساء المستقلين أو تزايد تقلبات الأسواق التي عصفت بها العواصف الدولية فإن العمال يكافحون من أجل الحصول علي القدر الأكبر من الأمن الوظيفي؛ ورغم كفاح العمال للحصول علي أعمال لائقة فإن صندوق النقد الدولي وبمرونة يكافح من اجل ما يسمي "مرونة سوق العمل" والذي يبدو اقل بكثير من جعل سوق العمل يعمل بصورة أفضل، وتطبيقها يرمز ببساطة إلي خفض الأجور وتأمين أقل للوظيفة.

لم تكن كل الجوانب السلبية لإجماع واشنطن متوقعة وتبدو الآن أكثر وضوحا ورأينا أن التحرير التجاري صحبتها زيادة في معدل الفائدة تكاد تكون وصفة معينة لفقد الوظائف والتسبب في البطالة علي حساب الفقراء. ولم تصحب عملية تحرير الأسواق التجارية البنية التنظيمية المناسبة وهي في بعض الأحيان وصفة معينة لعدم الاستقرار الاقتصادي وستزيد من معدل الفائده بدلا من خفضه، جاعلة من الصعب علي الفقراء شراء البذور والأسمدة التي تؤمن لهم مستوي المعيشة. أما الخصخصة فلم تكن مصحوبة بسياسات تنافسية ورقابة تؤكد عدم استقرار قوة الاحتكار مما يؤدي إلي رفع الأسعار للمستهلكين بدلا من خفضها. أما التقشف المالي فقد أتبع بصورة عمياء في ظروف غير ملائمة مما أدي إلي زيادة البطالة وتمزيق الترابط الاجتماعي.

إذا كان صندوق النقد الدولي قد استهان بالمخاطر التي يتعرض لها الفقراء فسوف يستهين أيضا بالتكاليف السياسية والاجتماعية طويلة الأجل وهي سياسات قامت بتدمير الطبقة الوسطي، وأغنت القليل من الطبقة المتقدمة، وازدادت فوائد أصولية السوق، فالطبقة الوسطى هي مجموعة في العادة تعزز حكم القانون والدفع بسياسة التعليم العام للجميع وأيضا إنشاء شبكات أمان اجتماعية فتعد هذه المبادئ الأساسية للمجتمع الصحي، وتأكل الطبقة المتوسطة يودي إلي تأكل مصاحب له لدعم هذه الإصلاحات المهمة.

وفي نفس الوقت فقد استهان صندوق النقد الدولي بكلفة البرامج والمبالغة في تقدير الفوائد مسببا البطالة. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي ومن يؤمنون بان مطالب سير السوق عادة ما تتوفر بالتساوي، والبطالة هي نتيجة للتدخل في أعمال السوق الحره وهنالك إرتفاع في الأجور (مثال: بسبب قوة الإتحاد) والمعالجة الظاهرة للبطالة هي خفض الأجور وذلك لان خفض الأجور سيزيد من المطالب للعمل ،ويحفز الكثير من الناس إلي المجيء لدوائر العمل (بينما نظرية الاقتصاد الحديث (خاصة النظريات المبنية علي معلومات غير متناسقة وعقود غير مكتملة) تبين انه لماذا في حال التنافس الكبير للأسواق، بما فيها سوق العمل، وبقاء البطالة، وقد بين النقاش أن البطالة يجب أن تكون في إطار اتحادات أو حكومات كما أن متوسط الأجور هوعمليه خاطئه، وهنالك إنتقادات لعملية خفض الأجور، وخفض الأجور يقود بعض الشركات إلي استئجار عمال قليلي الدخل ولكن عدد العمال المستأجرين الجدد ربما يكون قليلا نسبيا، وهوسبب المعاناة، لكن العمال الآخرين ربما يكونوا أكثر بؤسا في حين أن العمال وملاك رؤوس الأموال سيكونون سعداء بزيادة إرباحهم، وهذا سيعزز من أسلوب صندوق النقد الدولي بشان أصولية السوق بوصفاته السياسية المثيرة، وبسؤال الناس في الدول النامية بشان الرسوم الدراسية يعد وجهة نظر عالمية ضيقة، فالذين يتحدثون عن الرسوم يجب أن يقرروا في نقاشهم أن هنالك مكاسب قليلة من عملية التسجيل وحاجة الحكومة لتلك الأرباح سيئة جدا، وما يجلب السخرية هنا أن نموذج التبسيط لم يضع في حساباته التأثير الذي يتركه إلغاء رسوم التسجيل، وفشلوا كذلك في الأخذ في الاعتبار الآثار المنهجية للسياسة ليس فقط الفشل في إدراك تأثيرها الشامل علي المجتمع فقد فشلوا أيضا في التقدير الصحيح لمحاولات أكثر تعقيدا في عملية التسجيل المدرسي.

إذا كان صندوق النقد الدولي له وجهات نظر متفائلة بشان الأسواق والحكومات، إذ لم تكن الحكومة هي أساس الشرور فبالتأكيد هي المسبب الأكبر للمشاكل بدلا من الحلول، ولكن مسألة الخوف بشان الفقراء هي ليست وجهة نظر الأسواق والحكومة أو وجهات نظر تقول أن الأسواق تعتني بكل شي والحكومات فقط هي من يعقد الأمر؛ وأيضا تعتبر مسالة قيم تتعلق بشان الفقراء ومن يتحمل المخاطر.

لم تكن النتائج والسياسات المطبقة من خلال إجماع واشنطن مشجعة وقلت أغلبية البلدان التي تعتنق عقيدة التنمية، وعندما يحدث نمو فإن المكاسب لم تقسم بالتساوي, وسيكون هنالك سوء إدارة للازمات وسيخيب أمل التحول من الشيوعية إلي اقتصاد السوق (كما سنرى)، أما في الدول النامية فالسؤال له أبعاد عميقة فالذين يتبعون التعليمات, ويتحملون التقشف يسالون عن: متى سنري الثمار؟ وبعد التطور القليل للنمو في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية فقد شهد مطلع العام 1990م بداية الكساد والركود، والتنمية لم تكن مستدامة كما يقول البعض لا توجد

استدامه وفي الحقيقة وعند الإشارة إلي حقبة ما بعد الإصلاحات لم تكن أفضل وفي بعض البلدان أسوأ بكثير من واردات حقبة ما قبل الإصلاحات (عندما استخدمت البلدان سياسات وقائيه لمساعدة تنافس الصناعات المحلية مقابل الواردات) في العام 1950م - 1960م وبلغ متوسط معدل الدخل السنوي في المنطقة في العام 1990م 2.9% بعد الإصلاحات وكان أكثر من نصف معدل 1960م الذي بلغ 5.4% وعند استرجاعنا للإحداث نجد أن إستراتيجيات النمو لم تكن مستدامه في عامي 1950 و1960م (كما زعم النقاد) ولكن الزيادة القليلة في النمو في مطلع العام 1990م لم تكن الأخيرة (وهي أيضا لم تكن مستدامة كما زعموا)، وفي الحقيقة أن منتقدي إجماع واشنطن أشاروا إلي إن الزيادة الكبيرة في النمو في مطلع التسعينات كانت أقل بكثير من تداركها ولا حتى صنعها في عقد الثمانينات العقد الذي تلى ألازمة الأخيرة، وشهد فترة ركود النمو وكان الناس يسالون في مختلف أنحاء البلاد: هل فشل الإصلاح ؟ و هل فشلت العولمة؟ والتوضيح أحيانا يكون مصطنع – أن العولمة هي أساس الإصلاحات حتى الدول التي نجحت في تحقيق القليل من التنمية أو التطور مثل المكسيك فقد حققت فوائد كبيره أي ما يزيد عن 30% وكان التركيز عليها كبيرا ما يزيد عن 10% فمن هم في الوسط فمكاسبهم أقل وكثير منهم أقل ترديا.

وعرضت إصلاحات إجماع واشنطن البلدان إلي كثير من المخاطر والمشاكل غير المناسبة لأولئك الذين لا يقدرون علي مواجهتها. ونتج عن عملية التسلسل والتسرع في بعض البلدان عدم ملائمة الوظائف وفقدانها، ولابد من توفر شبكات أمان فعالة لعدم التعرض للمخاطر والقدرة علي إنشاء مؤسسات لمواجهة تلك المخاطر.

بالتأكيد فإن هنالك رسالة مهمة لإجماع واشنطن تضمنت دروسا عما يتعلق بالحصافة المالية والنقدية، دروسا فهمت جيدا من قبل الدول الناجحة ولكن معظم تلك الدروس لم يتطرق إليها صندوق النقد الدولي.

أحيانا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يلامون بسبب الرسائل التي يوصلوها، لا أحد يريد أن يعرف أنهم لابد أن يعيشون في حدود إمكاناتهم، ولكن انتقادات مؤسسات الاقتصاد الدولي ذهبت ابعد من ذلك؛ أي حينما توجد وفرة يعني أن هنالك أفضلية في أجندة التنمية حتى الإصلاحات المطلوبة منذ فترة بعيدة يجب أن تطبق بحذر، ولأن عمليتي التسلسل والتسرع مقبولة بشكل كبير ولا يمكن تجاهلها، ورغم الإهتمام الكبير بها هنالك إهتمام أكبر بتلك الدروس المقترحة، وهنالك إستراتيجيات بديله وهي لا تختلف فقط في بنيتها بل وحتى أيضا في سياساتها وإستراتيجياتها مثال لذلك: منها ما يشمل إصلاح الأراضي ولا يشمل تحرير سوق رأس المال والتي تتعلق بالسياسات التنافسية قبل الخصخصة والتي تشمل توفير الوظائف المصاحبة للتحريرالتجاري.

فالإستراتيجيات البديلة استخدمتها الأسواق ولكنها أدركت أن هنالك دورا مهما للحكومات وأدركوا أيضا أهمية الإصلاحات وتلك الإصلاحات تحتاج أيضا للسرعة والتسلسل المناسبين، ونتج عن ذلك ليس في الاقتصاد فحسب بل في المجتمع ككل، وأدركوا أن النجاحات المتتالية لابد لها من دعم واسع لعملية الإصلاحات وإذا وجد الدعم المناسب فإن الأرباح ستجنى وتوزع بصورة شاملة.

سبق أن أشرنا إلي بعض تلك النجاحات فمثلا النجاحات المحصورة في إفريقيا مثل: أوغندا، أثيوبيا، وبتسوانا إضافة للنجاحات الكبير في شرق أسيا كما في الصين. وسنلقي نظرة في الفصل الخامس علي بعض التحولات كما في بولندا، وأظهرت النجاحات أن عملية التنمية والتحول يمكن حدوثهما، فنجاح التنمية هو النجاح الذي يتطلع إليه كل فرد منذ منتصف القرن الماضي. وفي الحقيقة أن كثير من نماذج النجاح صحبتها إستراتيجيات تختلف بشكل كبير عن ما أخبر بها إجماع واشنطن.

بمرور الأزمان تتغير البلدان، ولكن هل ستحظي الدول الأخرى بنفس النجاحات إذا إنتهجت نهج إستراتيجيات دول شرق أسيا؟ هل الإستراتيجيات التي طبقت في ربع القرن الماضي تطبق في الاقتصاد العالمي اليوم ؟ فالاقتصاديين باستطاعتهم عدم الإجابة علي هذه الأسئلة، ولكن البلدان في حاجة إلي معرفة البدائل والقيام بهذه الخيارات بنفسها بطريقة سياسية وديمقراطية، من الأفضل أن تكون أو كان يجب أن تكون، أما مهمة مؤسسات الاقتصاد الدولي أن توفر للبلدان الأسباب لمعرفة هذه الخيارات بأنفسهم وذلك بمعرفة كل العواقب والمخاطر، والحق في صنع القرار هو جوهر الحرية مع تحمل أي مسئولية تصاحب ذلك.

الفصل الرابع

أزمة شرق آسيا

كيف أودت سياسات صندوق النقد الدولي بالعالم إلي حافة الانهيار العالمي؟

عندما انهار الباهت التايلندي 1997/6/2م لم يكن أحد يعلم أنها بداية لأزمة اقتصادية كبيرة لم تحدث منذ الكساد العظيم، الذي انتشر من آسيا إلي روسيا وأمريكا اللاتينية وهدد العالم أجمع، وكان تداول الباهت لفترة عشر سنوات بنسبة 25 مقابل الدولار، وبين عشية وضحاها انخفض بنسبة 25%، وانتشر التضارب في بورصة العملة مما أضر بماليزيا، كوريا، الفلبين واندونيسيا، وأحدث كوارث بنهاية العام في أسعار الصرف التي هددت بالإطاحة بكثير من البنوك في المنطقة، والبورصات وحتى الاقتصاد عموما، وقد انتهت الأزمة الآن ولكن هنالك بلدان مثل ماليزيا ستظل متأثرة بها لسنوات، لسوء الحظ فإن سياسات صندوق النقد الدولي المفروضة خلال فترة الاضطرابات جعلت الأوضاع سيئة منذ أن أسس صندوق النقد الدولي فقد تعامل بدقة مع مثل هذا النوع من الأزمات إلا أنه فشل في التعامل مع كثير من المجالات جعلته يعيد التفكير في إدارته الأساسية. وناشد كثير من الناس في الولايات المتحدة وفي الخارج بإصلاح كثير من السياسات المالية وحتى هيكل المؤسسات نفسها، وفي الحقيقة وعند الرجوع إلي الوراء نجد أن صندوق النقد فاقم من عملية الكساد، ليس ذلك فحسب بل كان المسئول جزئيا من بدايتها؛ فالتغيرات المالية المفرطة وتحرير رأس مال السوق يرجح أنها السبب الأساسي في الأزمة، وفي الاعتقاد أن السياسات الخاطئة في بعض البلدان تلعب دورا في الأزمة. وعلم صندوق النقد الدولي بالقليل من أخطائه ليس كلها، كما علم أيضا بمدى خطورتها. ربما تكون السرعة المفرطة كمثال لذلك، ولكن التغير في وجهات النظر أتي متأخرا لمساعدة البلدان المتأثرة.

وجدت الأزمة الكثير من الإهتمام المبالغ فيه وحتى قبل فترة وجيزة من حدوث الأزمة فقد تنبأ صندوق النقد الدولي بحدوث تنمية كبيرة، وقبل ثلاث سنوات شهدت بلدان شرق أسيا تطورا كبيرا وأيضا أبلت بلاء حسنا في تقليل عملية الفقر أكثر من أي بلد أخر في العالم سواء كان متقدما أو أقل تقدما، وبذلك أصبحت أكثر استقرارا، فقد حافظت علي التراجع والتقدم الذي أشارت إليه اقتصاديات السوق، والعجيب في الأمر الأداة التي وصفت كثيرا ب " معجزة شرق أسيا "، وكما يقال حقا أن الثقة التي يحظى بها صندوق النقد الدولي في المنطقة أنه خصص موظفين موالين له كإداريين لتسهيل نشر البرامج السابقة علي التقاعد.

وعندما حدثت الأزمة عبر ستيقليتز عن دهشته من طريقة انتقاد صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية للبلدان، إذ يرى صندوق النقد الدولي أن البلدان الأسيوية خاسرة وحكوماتها أيضا تحتاج إلي إصلاح شامل، ولم تعرف هذه البلدان مثل تلك الانتقادات اللاذعة من قبل، ولكن ما ذكره كان متنافيا لما يعلمه عن ذلك، فقد ذكر ستيقليتز أنه سافر في دراسة مهمة لمنطقة شرق آسيا امتدت ثلاث عقود وكان يسأل من جانب البنك الدولي عن طريق لورانس سمرز شخصيا عندما كان نائب رئيس الأبحاث في دراسة مهمة عن معجزة شرق أسيا ولقيادة الفريق للتطلع إلي الأسواق المالية. وعلي مر العقدين السابقين حينما بدأت الصين التحول إلي نظام اقتصاديات السوق فقد تلقى ستيقليتز دعوة لمناقشة إستراتيجية التنمية، وبحكم العلاقة الوثيقة التي تربطه بالبيت الأبيض ومقابلته للفريق الذي أعد التقرير الاقتصادي للدخل السنوي (بحضور دول التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط ومجموعة الدول المطلة علي المحيط) التي شهدت إهتماما متزايدا للاجتماع السنوي لرؤساء الدول، وذلك لأهميته الاقتصادية في تنمية المنطقة، كما أوضح أنه كانت له مشاركة فاعلة بمجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالحوار بشأن الصين، وفي الحقيقة عندما تصبح التوترات خارج سيطرة الإدارات تصبح السياسة محتدمة جدا، وأرسل كعضو بمجلس الوزارة وذلك لمقابلة الرئيس الصيني زور ونجي لتهدئة الأوضاع ويعتبر ستيقليتز كغيره من الوزراء الأجانب لم يدعى إلي حضور اجتماعات لقيادات عليا في البلاد بخصوص المعتكف السنوي للنقاشات السياسية في أغسطس / آب.

ويسأل ستيقليتز أن في حالة فساد المؤسسات بتلك البلدان هل كانت تقوم بأعمال جيدة لفترات طويلة؟ الاختلاف في وجهات النظر بين ما يعرفه عن المنطقة وما يزعمه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة يعطي القليل من الإنطباع، وحتى إذا أشار إلي النقاش المحتدم حول أذمة شرق أسيا فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتجاهلون عن قصد دراسة المنطقه ويرجح ذلك بسبب النجاحات؛ وتبدو المسألة إعتياديه لهم باللجوء إلي ذلك ليتعلم الأخريين. وأضطلع صندوق النقد الدولي إلي دراسة التنمية في شرق آسيا تحت ضغط من الحكومة اليابانية (وعنون في تقريره الأخير معجزة شرق آسيا) وحدث هذا بعد أن أعلنت الحكومة اليابانية تحملها للتكاليف، والسبب واضح أن البلاد تشهد نجاحا علي الرغم من عدم استجابتها إلي أملاءات إجماع واشنطن بل وامتنعت عن ذلك، وقد تراجعت نتائج الخبراء في آخر تقرير نشر تحدث عن دراسة البنك الدولي لمعجزة شرق أسيا والأدوار الأساسية التي لعبتها الحكومة، وهذا يبعد عن الأدوار الإصلاحية التي يحبذها إجماع واشنطن.

ولم يكن ذلك في المؤسسات المالية الدولية فحسب بل حتى الأكاديميين الذين يسألون عن ما إذا كان هنالك معجزة حقيقية؟ وبعد كل ما فعلته دول شرق آسيا أن تدخر جيدا وأن تستثمر جيدا، ولكن نظرة المعجزه هذه أخطأت هدفها ولم تكن هنالك أي دولة من الدول الأخرى في العالم فكرت في توفير معدلات الدخل وان تستثمر أموالها بالطريقة الصحيحة ولعبت السياسات الحكومية دورا مهما في تمكين بلدان شرق آسيا من إتمام عمليتي الادخار والاستثمار بشكل منتظم.

وعندما اندلعت الأزمة كان كثير من النقاد في المنطقة سعداء بذلك وقد برئت وجهات نظرهم، وبانفصال غريب عندما رفضوا ائتمان الحكومات في المنطقة بأي من النجاحات التي شهدها ربع القرن الماضي؛ وسارعوا إلي لوم الحكومات لفشلها.

سواء قال احدهم بأنها معجزة أو غيرها فهذا ليس موضوع حديثنا، فالزيادة في الدخل وخفض نسبة الفقر خلال الثلاثة عقود الماضية بشرق آسيا لم يسبق لها مثيل، وكل من يزور تلك البلدان لاشك في أنه سيتعجب عندما يشاهد التحول في التنمية، وهذا التغيير لم يكن في الاقتصاد فحسب بل في المجتمع أيضا، ويعكس كل التصورات الإحصائية. وقبل ثلاثون عاما كانت تجر العربات الثقيلة بالأحصنة مقابل مبالغ زهيدة، أما اليوم فأصبحت مجرد مناظر سياحية، وتلتقط فيها الصور بالكاميرا للسياح الذين يتجمعون في المنطقة، وأصبح اقتصاد المنطقة قويا بسبب نسب الادخار العالية، واستثمارات الحكومات في التعليم، وسياسات الدولة الصناعية، فكانت معدلات دخل النمو تزداد بنسب كبيرة لعقود وارتفع مستوى المعيشة لعشر ملايين من الناس بنسبة عالية، وتوزعت مكاسب التنمية بصورة واسعة، وكانت هنالك مشكلة في طريقة تطور اقتصاديات آسيا، لكن عموما فإن الحكومة هي من وضعت إستراتيجيات العمل بالاشتراك مع بنود سياسات إجماع واشنطن، وأهمية استقرار الاقتصاد الكلي كما في إجماع واشنطن أوضحت أن التجارة مهمة ولكن كان التركيز علي تعزيز الصادرات وليس بإزالة العقبات أمام الواردات، وفي نهاية الأمر تحررت التجارة ولكن تدريجيا بينما خلقت واردات الصناعة وظائف جديدة. وأيضا ركزت سياسات إجماع واشنطن علي السرعة في التحرير المالي وتحرير رأس مال السوق، وتحررت بلدان شرق آسيا تدريجيا فالصين من انجح تلك البلدان ولازال الطريق طويلا أمامها، بينما تركزت سياسات إجماع واشنطن علي عملية الخصخصة، فإن الحكومات بمستوياتها القومية والمحلية ساعدت في إنشاء مشاريع فعاله كان لها دورا كبيرا في نجاح أغلب البلدان. ويري إجماع واشنطن أن السياسات الصناعية التي ترسمها الحكومات لمستقبل الاقتصاد هي سياسات خاطئه، ولكن حكومات شرق آسيا أخذت ذلك باعتباره مسئوليتها الأساسية، خاصة أنها تعتقد أنه في حال تقارب دخلها مع الدول الأكثر نموا فإنها ستصبح أكثر تقربا من الدول الأكثر تقدما خاصة في الجانب التكنولوجي والمعرفي، وللقيام بذلك صممت سياسات تعليمية وإستثماريه، بينما تبدي سياسات إجماع واشنطن إهتماما قليلا بعدم المساواه؛ في اعتقادهم أن هذا النوع من السياسات مهم في عملية الترابط الاجتماعي ويمهد الترابط الاجتماعي بيئة مناسبة للتنمية والاستثمار. وركزت سياسات إجماع واشنطن كثيرا علي الدور الإصلاحي للحكومات بصورة كبيرة في شرق آسيا، بينما ساعدت الحكومات في تشكيل وتوجيه الأسواق.

وعند اندلاع الأزمة لم يعلم بحدتها من كان في الغرب. و للسؤال عن المساعدات لتايلاند فان الرئيس كلينتون تجاهل العقبات التي تواجه عملة الباهت ك" عقبات صغيرة في طريق ازدهار الإقتصاد" فرباطة الجأش والثقة للرئيس كلينتون نتجت عن لقائه مع رؤساء الأموال في العالم عندما إلتقوا في سبتمبر 1997م في مدينة هونج كونج بخصوص الإجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فمسئولي صندوق النقد الدولي أكثر ثقة بتوجيهاته وحتى سئلوا عن تغيير ميثاقهم للسماح بوضع ضغط أكبر علي الدول النامية لكي تحرر رأس مال السوق، هذا يعني أن رؤساء الدول الرأسمالية خصوصا الذين التقى بهم ستيقليتز كانوا أكثر خوفا، وهم يروا أن سبب المشكلة هي الأموال غيرالمشروعه التي جلبتها عملية تحرير رأس مال السوق، وأدركوا أيضا أن هنالك مشكلة أساسية ستواجههم، وهي أن الأزمة ستدمر وتخرب اقتصادهم ومجتمعهم, وخوفهم أيضا من سياسات صندوق النقد الدولي التي يروا أنها تسيطر علي الأعمال وربما تمنع حدوث الأزمه وفي نفس الوقت فان السياسات التي يصرون عليها

ستحدث أزمه وربما تؤثر سلبا علي الاقتصاد، وبالتالي يصبحوا غير قادرين علي المقاومة، ويعلمون أيضا ما كان يجب عليهم فعله لمنع حدوث الأزمة والتقليل من الأضرار، وإدراكهم أيضا أن صندوق النقد الدولي سيقاضيهم إذا تعهدوا بتلك الأحداث، وخوفهم من الانسحاب من رأس المال العالمي، وفي نهاية المطاف كانت ماليزيا أشجع البلدان لمخاطرتها في إغضاب صندوق النقد الدولي, وفي اعتقادها أن سياسات رئيس الوزراء مهاتير حاولت الحفاظ علي خفض معدل الفائده ومحاولتها لكبح جماح التدفق السريع لأموال المضاربة خارج البلاد، رغم الهجوم عليها من كثير من البلدان إلا أن ماليزيا قللت من نسبة الكساد أكثر من البلدان الأخرى.

وفي اجتماع هونغ كونغ قدم ستيقليتز إقتراحا علي وزراء بلدان جنوب شرق أسيا اللذين إلتقي بهم: أن هنالك بعض الأحداث المتناسقة التي كان يجب عليهم أن يأخذوها معا أي إذا طبقوا عملية السيطرة علي رأس المال, السيطره التي تمنع الضرر في حال خروج رأس مال المضاربة خارج البلاد، وبطريقة منسقة ربما يقاومون الضغط الذي لا شك جلبه المجتمع المالي الدولي وربما يساعدهم بالنأي بإقتصادياتهم من الاضطرابات، كما اتفقا علي الاجتماع لاحقا لوضع الخطة، ولكن من الصعب عليهم أن تكون حقائبهم مفتوحة منذ بدء رحلتهم إلي هونج كونج إلي انتشار الأزمة التي بدأت في اندونيسيا ومن ثم إلي كوريا الجنوبية في أوائل ديسمبر، هذا يعني أن هنالك بلدان أخرى من العالم كانت تتعرض لهجوم من قبل سماسرة العملة من البرازيل إلي الصين لكنها صدت الهجوم رغم أن ذلك كلفها كثيرا.

هنالك نموذجين مألوفين لهذه الأزمة الأول عرضته كوريا الجنوبية الدولة ذات السجل اللامع في التطور وانبثاقها من حطام الحرب الكورية؛ حيث أعدت كوريا الجنوبية إستراتيجية نمو زادت من دخل الفرد بمعدل ثمانية خلال ثلاثون سنه، وقللت من نسبة الفقر بطريقة مذهلة وحققت نجاحات كبيرة في ما يتعلق بمحو الأمية، وذهبت أبعد من ذلك في تقريب الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، وبعد إنجلاء الحرب الكورية أصبحت كوريا أفقر من الهند وقد التحقت بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مطلع العام 1990م التي تعد منبرا للدول الصناعية المتقدمة، وأصبحت أحد أكبر الدول في العالم إنتاجا لرقائق الكمبيوتر وبتكتلاتها الاقتصادية الكبيرة مثل سامسونج, دايو, هيونداي, وويرد, التي تنتج أشهر السلع علي مستوى العالم، وقد سيطرت بقوه علي أسواقها المالية في بداية تحولها وتحت ضغط من الولايات المتحدة وبعد تردد سمح لشركاتها أن تقترض من الخارج، وبالاقتراض من الخارج تعرضت الشركات نفسها إلي تقلبات الأسواق المالية الدولية، وفي أواخر العام 1997م ظهرت إشاعات سوق الأوراق المالية بأن كوريا تشهد أزمه ولا تستطيع أن تتحكم في القروض من البنوك الغربية التي تأتي من خلالها ولا تملك الاحتياط الكافي لتسديدها، ومثل هذه الإشاعات يمكن إنجازها بتنبؤات شخصية وكان ستيقليتز يعرف بمضمون هذه التنبؤات قبل صدورها علي الصحف. وكانت البنوك متحمسة جدا قبل فترة قصيرة لمنح أموال لشركات كوريه قررت عدم تأجيل دفع القروض، وأصبحت التنبؤات بشان أن كوريا تمر بأزمة حقيقة.

وأو ضحت الثانية بتايوان أن هجوم المضاربة هناك (صحبته ديون كثيرة قصيرة الأجل) كانت هي السبب، فالمضاربون يؤمنون بان العملة ستنخفض قيمتها محاولين نقل العملة إلي الدولار، بتحويل مجاني أي أن تحويل العملة المحلية إلي دولار أو أي عملة أخرى يمكن أن يتم بسهوله، بينما التجار يبيعون العملة فقد خفضت قيمتها، ولتأكيد نبوئتها بدلا من ذلك قامت

الحكومه بمحاولة تعزيز العملة وهي تتداول الدولار من احتياطاتها(غالبية الأموال التي تملكها الدولة (دولارات) لمواجهة الأيام العصيبة و يقومون ببيع العملة المحلية لتحمل التكاليف) وفي نهاية المطاف تستنفد الحكومة العملة الصعبة ولم يبقى هنالك المزيد من الدولارات، وشهدت العملة هبوطا، واكتفى سماسرة العملة، فقد راهنوا بالطريقة الصحيحه وبإمكانهم أن يعودوا إلي تداول العملة وتحقيق مكاسب جيدة، وسيكون حجم العوائد: نفترض أن سماسرة العملة ذهبوا لاقتراض 24 بليون ومليون باهت بسعر الصرف الثابت يمكن تحويلها الي1 بليون دولار، وبعد أسبوع انخفض معدل الصرف: بدلا من ذلك أصبح 24 باهت مقابل الدولار, والآن 40بهت مقابل الدولار وأخذ 600 مليون دولار وعند تحويلها إلي باهت تصبح 24 بليون باهت لسداد الدين, وتصبح 400 مليون دولار كأرباح، وتعتبر عوائد مناسبه من العمل لفترة أسبوع واحد، وقد استثمر القليل من أمواله؛ وكانت ثقتهم بان سعر الصرف لا يمكن تقديره وذلك (24 بهت مقابل الدولار لنقول 20 مقابل الدولار علي أسوا الفروض) لم تكن هنالك أي مشاكل إذا بقي سعر الصرف ثابتا، ربما يخسر فائدة أسبوع واحد، ويروا أن هنالك زيادة وشيكة في خفض العملة ولم تكن هنالك القدرة الكافية لطباعة الأموال، واستفاد السماسرة حول العالم بجني مكاسبهم من مثل هذه الأوضاع.

وإذا أصبحت الأزمة مثالا مألوفا هل هذا يعني أنها ردة فعل لصندوق النقد الدولي، فقد وفرت نسبة كبيرة من المال (وحزم الإنقاذ الكلية التي تضمنت دعما من دول ال7-G يقدر ب 95 بليون دولار) وبذلك تصبح الدول قادرة علي المحافظة علي معدل سعر الصرف، وهم يعتقدون انه إذا كانت الأسواق تؤمن بان هنالك أموال كافية في الصناديق لن تكون هنالك إشارة إلي مهاجمة العملة وبالتالي ستعود الثقه، والمال الذي يخدم أغراض أخرى مكن البلدان من توفير الدولار للشركات التي استلفت من البنوك الغربية بقدر ما تستطيع لإنقاذ البلاد، ولم يواجه المقرضون جميع العواقب المترتبة التي تمكنهم من الاقتراض السيئ، واستخدم صندوق النقد الدولي أمواله من بلد إلي أخر للمحافظه علي سعر الصرف بشكل مؤقت في مستوياته المتقلبة. وهنالك آثار أخرى: فقد استفاد الأغنياء داخل البلاد من فرصة تحويل أموالهم إلي دولارات بسعر صرف مناسب ونقلها للخارج، كما سنوضح في الفصل القادم أن أسوا الأمثلة حدثت في روسيا بعدما اقرضها صندوق النقد الدولي أموالا في يوليو 1998م. ولكن هذه الظاهرة أحيانا تعطي إسما يبدو أنه محايدا لعملية هروب رأس المال، ولعبت دورا أساسيا ومهما في الأزمة السابقة في المكسيك خلال الفترة من 1994 إلي 1995م.

حيث قام صندوق النقد الدولي بجمع المال بشروط ، بسلسلة من الإجراءات التي يفترض أن تحل المشكلة التي تسببت في الأزمة، وبمكونات أخرى، بقدر المال الذي يفترض إن يقنع الأسواق للسيطرة علي قروضها، وإقناع سماسرة العملة للبحث في كل الأماكن للأهداف السهلة، فالمكونات عادة ما تتضمن زيادة في معدل الفائدة. وفي ما يخص شرق أسيا فهنالك أيضا زيادة أكثر بكثير في معدل الفائده بالإضافة إلي وقف التمويل الحكومي والزيادة في الضرائب، وتتضمن أيضا الإصلاحات الهيكلية التي غيرت في هيكل الإقتصاد، والتي تؤمن بان الأكاذيب وراء مشاكل البلدان، وفي مسالة شرق أسيا ليست فقط الشروط هي التي فرضت بتوصية لزيادة معدل الفائدة بقطع الإنفاق، هنالك شروط إضافيه طالبت البلدان بعمل تغييرات سياسية

وإجتماعيه للإصلاحات الرئيسية: مثل الزيادة في الإنتاج، الشفافية، تحسين أنظمة الأسواق المالية، والإصلاحات الثانوية، مثل إلغاء احتكار القرنفل في ماليزيا.

وسيطالب صندوق النقد الدولي أن فرض تلك الشروط يتطلب شيء لا بد من القيام به، فأعد ملايين من الدولارات وكان من مسؤوليته التأكد ليس من تسديدها فقط بل أن الحكومات قامت بفعل أشياء ايجابية لكي يتعافي الاقتصاد، إذا تسببت المشاكل الهيكلية في أزمة الاقتصاد الكلي فيجب أن تعالج هذه المشكلات، وتوسع الشروط يعني أن البلدان قبلت المساعدة المالية بأن تسلم جزء كبير من سيادتها الاقتصادية، فبعض الإعتراضات علي برامج صندوق النقد الدولي مبنية علي هذا، و تقوض النتائج مسالة الديمقراطية، وبعضها مبنية علي حقيقة أن الشروط لا تعيد عافية الاقتصاد، ولكن كما أوضحنا في الفصل الثاني بعض الشروط لا تفعل شيئا في المشاكل التي تواجهها.

فإن البرامج فشلت رغم كل شروطها وأموالها، ومن المفترض إنها توقف تدفق سعر الصرف ولكنه إستمر في الهبوط بتردد كبير في الاعتراف بالأسواق التي حررها صندوق النقد الدولي، وعلي كل حال الحرج من الفشل الذي يفترض أن يعالج المسالة، فصندوق النقد الدولي عاب علي الدول فشلها في الإهتمام بالإصلاحات الضرورية بطريقة جدية، وفي كل مرة يعلن العالم أن هنالك مشكلة أساسية لابد من حلها قبل بدء عملية الإزدهار الحقيقي، وأن يودى ذلك مثل ألسنة اللهب في مسرح ممتلئ بالناس، فالمستثمرون أكثر قناعة بتشخيص المشكلة بدلا من التهرب من الوصفة الطبية فضلا عن اللجوء للثقة التي ربما تودي إلي تدفق رأس المال في البلاد، كما فاقمت إنتقادات صندوق النقد الدولي من تدفق رأس المال بالخارج، وبسبب هذا والشروط التي ذكرناها فنجد ذلك معظم العالم النامي، وهنا يسأل ستيقليتز: هل أصبح صندوق النقد الدولي جزءا من مشكلة الدول بدلا من حلها، بالتأكيد فانه في أغلب الدول التي تواجها أزمات فان الناس العاديين وكثير من المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال لا زالوا يشيرون إلي أن العاصفة الاقتصادية والاجتماعية التي ألحقت الضرر ببلدانها كما فعل صندوق النقد الدولي، يمكن أن نقول "كارثه " أو "الكساد العظيم " وقد دون التاريخ فترة ما قبل وما بعد صندوق النقد الدولي بقدر ما دمرت الزلازل البلدان أو إحداث الكوارث الطبيعية الأخرى قبل وبعد الزلزال، وكلما طالت فترة الأزمة ارتفعت نسبة البطالة، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، وأغلقت البنوك، وارتفع معدل البطالة إلي أربعة أضعاف في كوريا, وثلاثة أضعاف في اليابان، وعشرة إضعاف في اندونيسيا، وفيها علي الأغلب 10% من الرجال يعملون في العام1997م خسروا وظائفهم بحلول أغسطس 1998م، وأصبح الانهيار الاقتصادي أسوا من المناطق الأوروبية في الجزر الرئيسية مثل جافا وفي كوريا الجنوبية، وازداد الفقر في المدن إلي ثلاثة أضعاف وحوالي ربع السكان أصبحوا تحت مستوي الفقر، وتضاعفت نسبة الفقر في اندونيسيا، وفي تايلاند ففي زمن الأزمة عاد الناس المفصولين من وظائفهم إلي بلدانهم في الريف مما ذاد ذلك الضغط علي القطاع الخاص، ففي العام1998م انخفض الناتج المحلي الإجمالي في اندونيسيا إلي 13,1% , وفي كوريا 6,7% , وفي تايلاند 10,8%، وبعد مضي ثلاثة أعوام من الأزمة لا زال الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا 7,5% اقل مما كان قبل الأزمة، وانخفض في تايلاند إلي 2,3% .

وفي بعض الحالات ولحسن الحظ قلت نسبة النتائج أكثر من المتوقع بكثير، وعملت المجتمعات في تايلاند معا للمحافظة علي إستمرار تعليم أطفالهم و قام بعض المتطوعين بمساعدة أطفال الجوار في دخول المدارس وتأكدوا أن كل الناس اكتفوا بحاجتهم من الطعام؛ وبسبب ذلك قلت حالات سوء التغذية. وفي اندونيسيا نجحت برامج البنك الدولي في السيطرة علي الآثار العكسية المتوقعة بشأن التعليم، فالعمال المدنيين الفقراء تواجههم صعوبات شاقة في كل الحالات وأصبحوا لا يملكون شيئا بسبب هذه الأزمة، والسبب في تأكل الطبقة المتوسطة هو معدلات الفائدة الربوية التي أفلست بالأعمال التجارية الصغيرة وتسببت في آثار ممتدة في حياة المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يؤثر تدهور الأوضاع في أي بلد علي جيرانها، والخمول في المنطقه نتج منه تأثيرات عالمية ربما ستقلل من نمؤ الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك ستهبط أسعار السلع، كثير من الدول التي تشهد تطورا من روسيا إلي نيجيريا التي تعتمد علي الموارد الطبيعية، تواجهها مشاكل كبيرة فالمشترون الذين جازفوا بأموالهم في هذه البلاد لاحظوا أن هنالك تراجع في ثرواتها، وبينما هم يطلبون القروض كان يجب عليهم وقف إستثماراتهم في الأسواق المتطورة، أما البرازيل لم تعتمد علي البترول ولا علي التجارة مع الدول التي تواجهها مشاكل, بل بأساليب اقتصادية تختلف كثيرا من تلك البلدان بسبب انتشار الأزمة المالية العالمية، كما عم الخوف المستثمرين الأجانب، وقلت أنشطتهم بشأن الإغراض، وفي نهاية الأمر أصبحت الأسواق المتطورة بما فيها الأرجنتين التي قدم لها البنك الدولي مساعدات كثيرة وعاملها كالطفل الإصلاحي المدلل وذلك لنجاحها الكبير في خفض التضخم الذي أصابها.

كيف أدت سياسات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي إلي حدوث الأزمة؟

إن الاضطرابات التي شهدتها أمريكا لنصف العقد أدت إلي النجاحات المالية في إقتصاديات السوق بنهاية الحرب الباردة، وشهدت هذه الفترة إهتماما دوليا بالأسواق الناشئة الحديثة من شرق أسيا إلي أمريكا اللاتينية، ومن روسيا إلي الهند حيث يرى المستثمرين هذه الدول مثل الجنة؛ لأنها تحقق أرباح كبيرة ومخاطر اقل، وفي فترة قصيرة من سبعة سنوات نجد أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الدول المتقدمة إلي الدول الأقل تقدما ازداد سبعة أضعاف، بينما التدفقات العامة (للمساعدات الأجنبية) ثابتة.

ويرى السياسيين والمصرفيين الدوليين أن لا شك بان هذا عهد جديد، ويعتقد صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية بما لا يدع مجالا للشك أن القيمة الكلية لعملية التحرير تساعد في تنمية البلاد بصورة سريعة ولا تحتاج الدول في شرق آسيا إلي المزيد من رأس المال لإمتلاكها معدل إدخار عالي، وقيمة رأس المال الحر لا تزال تساعد في تنمية البلدان في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، ويرى ستيقليتز أن عملية رأس مال السوق الحر أحد أهم الأسباب التي أدت إلي حدوث الأزمة "تلخيصي لذلك ليس لأنني ملم بالمشاكل التي تحدث في المنطقة، ولكن بالنظر إلي ما حدث فيما يقارب المئة أزمة إقتصاديه في ربع القرن الماضي، لأن الأزمة الاقتصادية أصبحت بصورة متكررة ومتعمقة (ستيقليتز)". وهنالك ثروة من المعلومات يستطيع أي أحد من خلالها معرفة تحليل العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة وأصبح جليا أن قيمة رأس المال الحر تسبب المشاكل بدلا من المكاسب، حتى في الدول ذات البنوك القوية فإن

البورصات الحديثة وبعض المؤسسات الأخرى التي لا توجد في البلدان الأسيوية ستحدث مشاكل كبيرة.

ومن المحتمل أن البلدان لا تستطيع الوقوف أمام التحول المفاجئ في أراء المستثمر، الرأي الذى عكس هذا التضخم الكبير إلي تضخم أكبر كمستثمرين، فالأجانب والمحليين وضعوا أموالهم في أماكن أخرى، ومن المؤكد أن مثل هذا التراجع ربما يتسبب في أزمة كساد أو أسوأ من ذلك، وقد بلغ هذا التراجع في تايوان نسبة 9،6% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 1997م و 3،12 %من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1998م و 7% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية منتصف العام 1999م، ربما يكون متساوي مع التراجع في تدفق رؤوس الأموال للولايات المتحدة بمعدل 765 بليون دولار في السنه بين عامي 1997 و 1999م، بينما كانت قدرة الدول النامية علي الصمود في وجه التراجع ضعيفة وأيضا عدم قدرتها علي مواجهة ما تسبب به الكساد، وكان أداءها الاقتصادي ملحوظا ولم يكن هنالك كسادا لفترة ثلاثة عقود مما يعني ذلك أن الدول الأسيوية لم تطور مشاريع تأمين البطالة، وحتى وإن اتجهوا بعقولهم إلي العمل، فلن يكن ذلك سهلا، ولم يكن نظام تامين البطالة في الولايات المتحدة بشان الذين يعملون في الزراعة كافيا، وخصوصا هذا القطاع يسيطر علي العالم النامي.

نجد أن الشكوى ضد صندوق النقد الدولي رغم عمقها فهي ليست فقط أن رأس المال من دفع بسياسات التحرير التي تؤدي إلي الأزمة، ولكن دفعت هذه السياسات رغم أن هنالك أدلة قليله بأن مثل هذه السياسات ستعزز من التنمية، وهنالك أدلة كافية تدل علي أنهم تسببوا بمشاكل كبيرة للدول النامية.

وهنا تكمن السخرية الحقيقية إذا استخدمت مثل تلك اللغة الباردة. وعند بداية الأزمة في أكتوبر 1997 م نجد أن الأموال التي تدافع عن التوسع الدقيق للسياسات هي التي تتسبب في الزيادة المتكررة للأزمة وقال ستيقليتز: "بصفتي أكاديمي فوجئت بالطريقة التي قام بها صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة بالدفع بالأجندة بقوه" بالرغم من الغياب الفعلي للنظرية وتوقعات الأدله بأنه في حال المكاسب الاقتصادية في حالتي الدول النامية أو استقرار الاقتصاد العالمي وفي وجود دليل بالمقابل، بالتأكيد ربما يحلل الشخص بأن يجب أن تكون بعض المبادئ لأشياء كهذه، وبالمحافظة علي المكاسب الشخصية الصافية للأسواق المالية التي ترى أن تحرير رأس مال السوق كشكل أخر من الوصول إلي السوق، كما أن كثير من الأسواق توفر الكثير من الأموال وبإدراك أن شرق آسيا قليلة المطالب فيما يخص رأس المال الإضافي، فالمدافعون عن رأس مال تحرير السوق أتوا بحجة أنها حتى في مسألة الزمن لم تكن مقنعة، وبالرجوع إلي الوراء يبدو الأمر في غاية الغرابة وسيعزز ذلك من إستقرار إقتصاديات الدول ويمكن أن يتم هذا بالسماح بتعدد مصادر التمويل، من الصعب تصديق أن المدافعون لم يروا أن البيانات التي توضح أن تدفق رأس المال كان متقلبا، ويعد تدفق رأس المال إلي الخارج كسادا وعندما تحتاج الدولة إلي ذلك بشده والتدفقات في إزدهارها سيتفاقم ذلك من زيادة التضخم، لاشك هذا يحدث فقط في زمن حاجة البلاد إلي الأموال الخارجية ومطالبة المصرفيون باسترداد أموالهم.

أما تحرير رأس مال السوق قد عرض الدول النامية للسخرية المنطقية وغير المنطقية لمجتمع المستثمروذلك لمبالغتهم غير المنطقية والتشاؤم. ويعتبر العالم البريطاني أكثر العارفين

بما يسمي التغيرات غير المنطقية في الأحاسيس، وفي النظرية العامة للعماله فيما يخص الإهتمام بالمال في العام1935م وأشار إلي الغموض الكبير و المزاجات المتقلبة بأنها مثل " غرائز حيوانية" وأكثر الأماكن التي ظهرت فيها هذه الغرائز هي شرق آسيا، وبفترة قليلة قبل الأزمة فإن السندات التايوانية بيعت فقط بنسبة85،0 بفائدة أكبر من السندات الأكثر أمانا في العالم والتي اعتبروها آمنه جدا، وبعد فترة وجيزة ازدادت نسبة الخطر علي السندات التايوانية. وأيضا هنالك حجة أكثر مصداقية بأن المدافعون عن تحرير رأس مال السوق تقدموا مرة أخرى بدون أدله؛ مؤكدين أن السيطرة علي رأس مال السوق عرقلت الفعالية الاقتصادية، وبذلك ستتطور البلدان دون الحاجة إلي رقابه، وتايلاند قدمت نموذجا في الإشارة إلي أن النقاشات مليئة بالعيوب، والصين اتخذت قيودا صارمة بشأن البنوك التي تسلمها بشأن التضارب العقاري، ووضعت هذه القيود لأنها دول فقيره تريد أن تنمو؛ وهي تعتقد أن إستثمار البلاد لرأس المال النادر في الصناعة سيوفر الوظائف ويعزز التنمية، ويعلمون أيضا في مختلف أنحاء العالم إقراض عقارات المضاربة هو السبب الأساسي في عدم إستقرار الاقتصاد، هذا النوع من الإغراض يزيد من التدفقات (وأحدث المستثمرون ضجة في إرتفاع الأسعار لجني مكاسبهم من الازدهار الذي ظهر جليا في القطاع) وكلما ازدادت هذه التدفقات كلما تأثر الاقتصاد، والمثال المعروف أن ما حدث في بانكوك مثل ما حدث في هوستون، وذلك عندما ارتفعت أسعار العقارات رأت البنوك أن باستطاعتها إقتراض المزيد علي أساس قيمة الضمانات؛ وعندما رأى المستثمرون الزيادة في الأسعار أرادوا الدخول في اللعبة قبل فوات الأوان، والمصرفيون وفروا لهم المال للقيام بذلك، ومطوروا العقارات رأوا أن إنشاء المزيد من المباني يحقق أرباح سريعة، حتى اتسعت القدرات الإضافية بشكل كبير ولا يستطيع المطورين إيجار مساحتهم وتخلفوا عن دفع ديونهم وازدادت التدفقات.

إلا أن صندوق النقد الدولي أكد أن نوعية القيود التي فرضتها تايلاند لمنع الأزمة تعارضت معها فعالية السوق في توزيع الموارد، إذ قامت الأسواق ببناء مباني مكتبية فإن المباني التجارية يجب أن تكون نشاطا يجلب عوائد كبيرة وإذ قامت بفعل ذلك كما فعلت من قبل عملية التحرير ببناء مباني مكتبية خالية أو فليكن كذلك مرة أخرى حسب منطق صندوق النقد الدولي يجب أن تتطور الأسواق، وعندما يئست تايلاند علي كثير من الإستثمارات العامة لتقوية البنية التحتية ونظام التعليم الثانوي والجامعات الضعيفة نسبيا، وتبددت الملايين من العقارات التجارية وظلت هذه المباني خالية اليوم شاهدة علي الصعوبات التي شكلتها الوفره المفرطه في السوق، كما أن فشل الأسواق المتزايد يزيد من عدم فعالية أنظمة الحكم في المؤسسات التجارية.

بالتأكيد فإن صندوق النقد الدولي ليس وحده من يدفع بعملية التحرير بل وزارة الخزانة الأمريكية تعتبر الشريك الأكبر له والتي تتمتع بحق الفيتو والذي يلعب دورا أساسيا في تحديد سياسات صندوق النقد الدولي وعملية التحرير.

وكان ستيقليتز في المجلس الاستشاري للرئيس كلينتون عندما كانت العلاقات التجارية بين كوريا الجنوبية موضع النقاش في العام 1993 م وتضمنت المفاوضات إستضافة قضايا ثانوية كفتح الأسواق الكورية أبوابها لدخول الخبز الأمريكي، إضافة إلي قضايا مهمة تتعلق بالتجارة وتحرير رأس مال السوق الحر، وشهدت كوريا نجاحا كبيرا في التنمية لمدة ثلاثة عقود دون الإهتمام بالاستثمار الدولي، ويأتي النمو باعتماد البلاد على مدخراتها وإدارة شركاتها بكوادرها

الوطنية ولا حاجة للأموال الغربية وملاحظاتها والطرق البديلة لاستيراد التكنولوجيا الحديثة والوصول للأسواق، بينما دعت جيرانها سنغافوره وماليزيا العديد من الشركات الأجنبية، أما كوريا الشمالية فقد أسست مشاريعها ذاتيا من خلال التسويق إذ قامت الشركات الكورية ببيع منتجاتها حول العالم، وأدركت أن الاستثمار في التنمية والاندماج في الأسواق العالمية يتطلب بعض التحرير من القوانين والنظم في حال التقدم التجاري ورأس مال الأسواق، وتدرك كوريا الجنوبية أيضا خطورة إلغاء مثل تلك القوانين البسيطة، قد رأت ما حدث في الولايات المتحدة عندما بلغت مسألة التحرر من القوانين ذروتها وتسببت بكارثة المدخرات والديون في العام 1980م، وفي الإجابة علي ذلك لأن كوريا الجنوبية سلكت طريقا غير طريق التحرير فهو طريق بطيء جدا للوصول إلي سوق الأوراق المالية والتي رأت فرص ربحية ولا تريد أن تنتظر، بينما المدافعين عن سوق الأوراق المالية ومبدأ الأسواق الحره لم يطلبوا المزيد من المساعدة الحكومية وذلك لدورها المحدود في الدفع بالأجندة، وبينما سنري أن وحدة الخزانة العامة ردت بقوه.

ونحن كمجلس إستشاريين إقتصاديين لم نقتنع بأن تحرير كوريا الجنوبية كان كقضية إهتمام قومي بالنسبة للولايات المتحدة في إعتقادهم أنه سيساعد بطريقة فعالة في المصالح الخاصة لسوق الأوراق المالية، وكنا قلقين من التأثيرات التي ربما يحدثها في عملية الاستقرار العالمي، وأعددنا مذكرات تحليلية لتوضيح القضايا وتعزيز الحوار مما سيساعد ذلك في الإهتمام والتركيز أكثر في المسألة. وأعددنا مجموعة من المعايير لتقييم أيهما أكثر فعالية فيما يتعلق بإجراءات فتح الأسواق فيما يخص المصلحة القومية للولايات المتحدة وناقشنا بنظام الأولويات، فكثير من أشكال "الوصول إلي السوق" فوائدها قليلة بالنسبة للولايات المتحدة، بينما هنالك مجموعات خاصة أكثر ربحا، فستستفيد الدولة قليلا بدون الأولويات وشهدت فترة إدارة بوش السابقه الكثير من العقبات، حيث يعتبر السوق الياباني حقق إنجازا كبيرا في الانفتاح علي الأسواق وقام بشراء الألعاب من الصين إلي الأطفال اليابانيين، وهذا أفضل للأطفال اليابانيين والعمال الصينيين ولكن فوائدة قليلة بالنسبة إلي أمريكا، وفي إعتقادهم أن من الصعب تصديق إظهار أسلوب التسامح ربما يقابل باعتراضات، وعندما كان لورنس سومرز نائبا لأمين الخزانة أصر على عدم تطبيق ذلك قائلا أن مثل تلك الأولويات غير ضرورية، ومسألة تنسيق السياسة الاقتصادية هي من مسئولية المجلس الاقتصادي القومي ليوازن التحاليل الاقتصادية لمجلس الاستشاريين الاقتصاديين بضغط سياسي إنعكس علي كثير من الأجندة، وأظهرعن نوعية العقوبات التي تؤخذ للرئيس بشان إتخاذ القرار النهائي فيها.

وقرر المجلس القومي الإقتصادي الذي ترأسه روبرت روبن أن المسألة ليست مهمة بهذا القدر لأخذها للرئيس لإبداء قراره الأخير فيها والسبب الحقيقي للاعتراض هو الشفافية الواضحة وإجبار كوريا أن تتحرر بسرعة لا يوفر الكثير من الوظائف في أمريكا، ولا يؤدي إلي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا، وأي نظام للخصخصة لن يعطي هذه الإجراءات أولوية فوق الأجندة والأسوأ من ذلك لا يبدو أن الولايات المتحدة ستنتفع من كل ذلك، ومن الواضح أن الضرر سيلحق بكوريا أيضا، ووزارة الخزانة الأمريكية التي أوضحت بالمقابل أن الاثنان أكثر أهمية للولايات المتحدة ولا يؤدي ذلك إلي عدم الاستقرار السائد،وفي أخر تحليل وضح أن مثل هذه الأمور هي جزء من مجال الخزانة العامة ونادرا ما تتجاوز مركز وزارة

الخزانة، وفي الحقيقة أن النقاش كان مغلق مما يعني أنه لا يمكن سماع الأصوات الأخرى، وإذا استطاعوا ذلك، إذا أن هنالك شفافية أكثر في صنع القرار الأمريكي و ربما تكون المخرجات مختلفة بدلا من ذلك فوز الخزانة العامة وخزانة الولايات المتحدة، وكوريا، والاقتصاد العالمي، ومن المحتمل أن تعلن الخزانة العامة بأن التحرير ليس فيه عيب، المشكلة في أنه نفذ بطريقة غير صحيحة، ومن الواضح أن هذا أحد النقاط التي عرضها مجلس المستشارين الاقتصادي ومن المحتمل أن التحرير السريع لم يؤدى بالطريقة الصحيحة.

Glossary:

Word	Meaning
Fiscal austerity	التقشف المالي
Privatization	سياسة التخصيص (الخصخصة)
Liberalization	سياسة التحرير(اللبرله)
Layoffs	تسريح العمال/حالات البطالة
over bloated	فائقة التضخم
Entrepreneurial	تنظيم المشاريع
Downturn	تراجع/كساد
Exacerbation/Aggravation/ Exasperation	تفاقم
Macro stability	استقرار الاقتصاد الكلي
Cutbacks	استقطاعات
Antitrust	منع للاحتكار
Equilibrium	توازن
Laissez-faire	عدم التدخل"مبدأ في الاقتصاد"
Trickle-Down Economics	إقتصادات تدرجية
Sharecropping	الزراعة بالعمولة
Conglomerates	تكتلات
Vagaries	تقلبات
Devaluation	خفض قيمة العملة
Capital flight	هروب رأس المال
Structural reforms	إصلاحات هيكلية
Plummet	هبوط
Usurious	كل ما ينسب للربا (فوائد،أنشطه)
Deteriorating	متدهور